جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالب: عبد الجليل معمري

بعنوان:

# دور التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية في مؤسسات قطاع التجارة

## – دراسة عينة من المؤسسات التجارية بولاية ورقلة خلال الفترة (شهر مارس2018)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 22-05-2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ نور الدين بعيليش.....(جامعة قاصدي مرباح) رئيسا

الدكتور/ فؤاد صديقي.....(جامعة قاصدي مرباح) مشرفا

الأستاذ/ عتيق العلاء.....(جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالب: عبد الجليل معمري

بعنوان:

# دور التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية في مؤسسات قطاع التجارة

## – دراسة عينة من المؤسسات التجارية بولاية ورقلة خلال الفترة (شهر مارس2018)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 22-05-2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ نور الدين بعيليش.....(جامعة قاصدي مرباح) رئيسا

الدكتور/ فؤاد صديقي.....(جامعة قاصدي مرباح) مشرفا

الأستاذ/ عتيق العلاء.....(جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

# الإهداء

إلى من قال فيهما الحق {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا }

صدق الله العظيم – سورة الإسراء – الآية24

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير، تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب والطهر والحنان والعطاء، إلى أحلى ثلاثة حروف نطقها لساني و عشقها قلبي، إلى أغلى الناس "أمي "أطال الله في عمرها وأحسن ختامها.

هذه يا أمي ثمرة السنين أهديها لك وأنا رافع الجبين

كنت لي أفضل معين فلن أنسى فضلك إلى يوم الدين.

إلى رمز الصبر والمصابرة، عنوان التجلد والتحدي الذي طالما ضحى بكل ما في وسعه ليرى النجاح تاجا على رأسي إلى" والدي "حفظه الله ورعاه.

إلى من أتقاسم معهم المحبة الأسرية أشقائي وشقيقاتي كل واحد باسمه.

إلى جميع الأقارب والأصدقاء والأحباء.

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

عبد الجليل

# الشكر

أشكر الله رب العالمين الذي خلق و هدى و سدد الخطى فخرج هذا العمل المتواضع بعونه وتوفيقه نحمده حمدا كثيراً في المبتدئ و المنتهى نحمده حمد الشاكر المقر بفضله والعاجز عن الوفاء بشكره والثناء عليه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد انطلاقا من قوله تعالى : {وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ} صدق الله العظيم – سورة لقمان – الآية12

ومن قوله صلى الله عليه و سلم "إن أشكر الناس لله أشكرهم للناس ومن لم يشكُر الناس لم يشكُر الله عز و جل."

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان والتقدير لكل من مد يد العون والمساعدة، وفي مقدمتهم الأستاذ صديقي فؤاد التي أنارت لي الطريق وأصبغت علي بنصائحها القيمة وإرشاداتها وتوجيهاتها السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، كما أحيي فيها روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاها الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين تقبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتفحصها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

كما لا يفوتني أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل والامتنان إلى كل الأساتذة الذين تعاقبوا على تدريسي.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل الأصدقاء الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل وأخص بالذكر معمري الحاج العيد، عبدالصمد، بركات أحمد، عمومن وليد، طرفاوي حميدة، ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة أو ابتسامة مواسية فلهم مني أفضل وأسمى ما يعبر به المحسن إليه للمحسن والمتفضل عليه للمتفضل.

أشكر كل هؤلاء وجزاهم الله عني كل خير.

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى فعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية في المؤسسات لقطاع التجارة، من خلال التعرف على مدى قيام المؤسسات التجارية بالتسيير الجبائي من خلال الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية، ومدى انعكاس وظيفة التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية لدى مؤسسات قطاع التجاري.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في معرفة الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف في المؤسسات التجارية، ومنهج دراسة ميدانية من خلال إعداد استبيان تضمن مجموعة من الأسئلة مقسمة إلى ثلاثة محاور، حيث يصب كل محور في فكرة من فرضيات الدراسة، وقد تم توزيعه على مستوى ولاية ورقلة ، بحيث شملت عينة الدراسة 48 فرد موزعة بين مؤسسات ومحافظي حسابات ومستشارين جبائيين ومحاسبين لولاية ورقلة، وذلك باعتماد في تحليل الاستبيان على الأساليب الإحصائية (ألفا كرونباخ، مقاييس الإحصاء الوصفي)، باستخدام برنامج25 (SPSS) وبرنامج معالج الجداول2007(EXCEL).

وقد توصلت الدراسة إلى أن تسيير الجبائي في المؤسسات التجارية تساهم بشكل كبير في تقليص المخاطر الجبائية التي يمكن تتعرض لها.

**الكلمات المفتاحية**: تسيير جبائي، الخطر الجبائي، امتيازات جبائية، إدارة جبائية.

**Résume :**

Cette étude vise à des pratiques fiscales efficaces de réduire les coûts fiscaux dans les institutions du secteur du commerce, en identifiant la mesure dans laquelle les entreprises financières à la gouvernance grâce à des pratiques fiscales de minimiser les coûts fiscaux, et l'étendue de l'exercice de la fonction de directeur de réflexion pour minimiser le coût fiscal des institutions du secteur commercial.

Pour atteindre les objectifs de l'étude ont été suivis approche analytique descriptive dans la connaissance des pratiques fiscales en réduisant au minimum les coûts dans les entreprises commerciales, et la méthodologie d'une étude sur le terrain par la préparation d'un questionnaire comprenait un groupe de questions réparties en trois axes, où blessent chaque axe dans l'idée des hypothèses de l'étude, il a été distribué au niveau de ouargla province, de sorte que l'échantillon d'étude comprenait 48 personnes réparties entre les institutions et les gouverneurs des comptes et conseillers comptables Jbaiaan pour une durée ouargla, en adoptant l'analyse du questionnaire sur les méthodes statistiques (alpha Cronbach, des normes statistiques descriptives), en utilisant le programme 25 (SPSS) et la table de programme Assistant 2007 (EXCEL).

L'étude a conclu que la conduite des affaires dans les institutions financières contribuent de manière significative à la réduction des risques fiscaux qui peuvent être exposés.

**Mots-clés**: La conduite de Jbaia, risque fiscal, les privilèges fiscaux, la gestion financière.

## قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| **الإهداء** | **III** |
| **الشكر** | **IV** |
| **الملخص** | **V** |
| **قائمة المحتويات** | **VI** |
| **قائمة الجداول** | **VII** |
| **قائمة الملاحق** | **VIII** |
| **مقدمة** | أ |
| **الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية** | **1** |
| **تمهيد الفصل** | **2** |
| المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي | **3** |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | **14** |
| **الفصل الثاني: الدراسة الميدانية** | **22** |
| تمهيد الفصل | **23** |
| المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة | **24** |
| المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها | **28** |
| خلاصة الفصل | **48** |
| **الخاتمة** | **49** |
| **المراجع** | **52** |
| **الملاحق** | **55** |
| **الفهرس** | **67** |

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | عقوبات الغش أو النقص في الوعاء | 10 |
| 2.1 | رزنامة العقوبات والغرامات عن التأخير في إيداع التصريحات والتحصيل | 11 |
| 1.2 | يوضح عينة الدراسة | 25 |
| 2.2 | مقياس ليكارت الثلاثي | 26 |
| 3.2 | توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية | 28 |
| 4.2 | توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي | 29 |
| 5.2 | توزيع العينة حسب الخبرة المهنية | 30 |
| 6.2 | الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الأول | 32 |
| 7.2 | معامل الصدق المتعلق بالمحور الأول | 32 |
| 8.2 | . يوضح معاير تحديد الاتجاه الترجيح المتعلق بالمحور الأول | 32 |
| 9.2 | مدى فعالية وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية | 33 |
| 10.2 | الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الثاني | 35 |
| 11.2 | معامل الصدق المتعلق بالمحور الثاني | 36 |
| 12.2 | مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسة | 36 |
| 13.2 | الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الثالث | 38 |

| | | |
|---|---|---|
| **14.2** | معامل الصدق المتعلق بالمحور الثالث | **39** |
| **15.2** | مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسات القطاع التجارة | **39** |
| **16.2** | نتائج تحليل التباين الأحادي | **45** |

## قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.2 | يوضح عينة الدراسة | 25 |
| 2.2 | توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية | 29 |
| 3.2 | توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي | 30 |
| 4.2 | توزيع العينة حسب الخبرة المهنية | 31 |

## قائمة الملاحق


| رقم الملحق | الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **الملحق 01** | استمارة الاستبيان | 56 |
| **الملحق 02** | قائمة بأسماء المحكمين | 59 |
| **الملحق 03** | نتائج المتعلقة بخصائص العينة | 60 |
| **الملحق 04** | نتائج اختبار ألفا-كرونباخ لمحاور الاستبيان | 61 |
| **الملحق 05** | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور الثلاث | 62 |

# مقدمة

## أ. توطئة

تنتمي المؤسسة الاقتصادية إلى بيئة أعمال خارجية تؤثر فيها وتتأثر بها ومن بين أهم مكونات تلك البيئة نجد العنصر الجبائي الذي يعتبر عمال مهم عند اتخاذ القرارات، مما يستوجب وضع وظيفة متعلقة بالتسيير الجبائي، حيث تتباين أهمية هذه الوظيفة من مؤسسة إلى أخرى نظرا لاختلاف حجم أعمال تلك المؤسسات وكذا قطاع النشاط الذي تنتمي إليه تلك المؤسسات، وهذا لعدة أسباب منها مخاطر عدم الالتزام الجبائي الذي يمثل قيدا بالنسبة للمؤسسة، مما يستوجب عليها احترام القوانين والقواعد الجبائية المختلفة، حيث أن الرقابة الجبائية وانعكاساتها على الوضعية المالية للمؤسسة حيث يمكن أن يرهن مستقبل بقاء المؤسسة في السوق.

يعتبر التحسين المستمر في مستوى تنظيم وظيفة التسيير الجبائي الهدف الأساسي للإدارة المؤسسة بما يسمح بتفعيل اداء وظيفة التسيير الجبائي بما يوفر إمكانية الاستفادة من الامتيازات الجبائية وكذا تجنب المخاطر الجبائي،

تخضع مؤسسات القطاع التجارية كغيرها من مؤسسات القطاعات الأخرى إلى نظم ضريبة مختلف تحتوي ضرائب مباشرة والرسوم مماثلة، كما تفرض عليها التزامات جبائية.

## ب. طرح الإشكالية.

وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

**" ما مدى انعكاس وظيفة التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية لدى مؤسسات قطاع التجاري؟"**

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية:

1- فيما تكمن فعالية وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؟

2- ما مدى أهمية وظيفة التسيير الجبائي في تقليل من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية؟

3- ما مدى أهمية وظيفة التسيير الجبائي في تقليل نتائج المخاطر الجبائية في مؤسسات القطاع التجاري؟

## ت. فرضيات الدراسة:

من خلال ما تم عرضه لإشكالية بحثنا يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- تكتسي فعالية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة؛
- تساهم وظيفة التسيير الجبائي في الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية؛
- تعتبر وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية.

## ث. مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع في:

- الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث مستقبلا؛
- التعرف أكثر على واقع الممارسات الجبائية في مؤسسات التجارية؛

- الرغبة في اكتشاف كيفيات اخضاع العمليات الجبائية في قطاع المؤسسات التجارية؛
- الرغبة في الاطلاع والبحث في المواضيع الجبائية.

## ج. أهداف الدراسة واهميتها:

**أ/أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جملة من النقاط:

- الوقوف على أهمية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- إبراز مساهمة وظيفة التسيير الجبائي في الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية؛
- اختبار اهمية وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية.

**ب/ أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في: أصبح التسيير الجبائي أكثر تكيفا مع كل التطورات الجبائية وكذا تحسينها والاستفادة منها، حيث تبرز اهمية الدراسة في اختبار واقع جباية المؤسسة من وجهة نظر المؤسسات القطاع التجاري التي تضع خططا اخضاع تتمشى مع أنواع الضرائب والرسوم المفروضة للاستفادة من الامتيازات الجبائية.

## ح. حدود الدراسة:

تمت دراستنا على عينة من المؤسسات التجارية عبر ولاية بورقلة وذلك خلال الموسم الجامعي 2018/2017 وكانت من 2018/03/10 إلى 2018/04/15.

## خ. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لإعداد هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة ماهية التسيير الجبائي وفعاليته، وكذلك قمنا بتوزيع الاستبيان في المؤسسات التجارية بورقلة لربط الجزء النظري بالتطبيقي مستعملين في ذلك برنامج SPSS25.

## د. صعوبات الدراسة:

- التعرض للرفض من قبل الكثير من مكاتب مراجعي الحسابات ملئ استمارة الاستبيان بسبب تزامن توزيع الاستبيان مع إعداد الميزانيات والتسويات الخاصة بنهاية السنة؛
- عدم الجدية في الرد على الاستبيانات الموزعة.

## ذ. هيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات ووصولا إلى النتائج والتوصيات فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة:

- **الفصل الأول:**

في هذا الفصل تم تقديم إطار نظري للإشكالية قيد البحث، بحيث تطرقنا فيه إلى ماهية التسيير الجبائي وذكر مبادئه وحدوده والتصريحات الجبائية وهذا كله في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

- **الفصل الثاني:**

يختص بالجانب الميداني لاختبار موضوع الدراسة، وذلك من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى طرق جمع البيانات، والبرامج والأدوات المستخدمة في تحليل الإشكالية من خلال أداة الاستبيان وهذا لمعرفة مدى فعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية من وجهة نظر العينة محل الدراسة، وهذا كله في المبحث الأول، أما المبحث الثاني خصص لعرض ومناقشة النتائج.

وفي الأخير تطرقنا في هذا البحث إلى أهم نتائج الدراسة والتوصيات والاقتراحات التي رأيناها مناسبة المؤسسات التجارية محل الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح آفاق مستقبلية للبحث.

# الفصل الأول

## الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية

**تمهيد**

يعرف التسيير الجبائي على انه مجموعة من القرارات والقواعد المبنية على التشريع الجبائي المتبعة من طرف المؤسسة من أجل تدنية التكاليف الجبائية وقد أصبح جزء لا يتجزأ من المهام الاساسية في المؤسسات التجارية.

سنعرض في هذا الفصل الجانب النظري للدراسة والمتمثل في فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات التجارية والذي يتضمن بعض المفاهيم المتعلقة بالتسيير الجبائي والفعالية الجبائية.

## المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي

في هذا المبحث سنتناول أهم العناصر الأساسية المتعلقة بالتسيير الجبائي، ففي المطلب الأول سيتم التطرق فيه إلى ماهية التسيير الجبائي، أما مطلبه الثاني فيتحدث على التسيير الجبائي للقطاع التجاري.

### المطلب الأول: ماهية التسيير الجبائي

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف التسيير الجبائي بالإضافة إلى أسس وحدود التسيير الجبائي

#### الفرع الأول: تعريف وضرورة التسيير الجبائي

**أولا: تعريف التسيير الجبائي:**

إن حتمية خضوع المؤسسة للضريبة يجعلها تعمل على التكيف مع هذا العامل الذي أصبح جزءا لا يتجزأ من واقع المؤسسة، هذا التكيف يدفعها إلى تحسين العامل مع الضرائب عن طريق ما يسمى بالتسيير الجيد للجباية.

حسب (**Mouric Cozian**) فإنه يعرف التسيير الجبائي على أنه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. والتسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير، يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها ولهذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني[1].

أما حسب (**Christine Collette**) فإن تسيير الضريبة يعني أن الضريبة التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وأن تصبح متغيرا فعالا في استراتيجيتها، إذا بدلا من السلبية اتجاه الجباية، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها.[2]

كما يعرف التسيير الجبائي بأنه الاختيار من بين الخيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بالاعتبار:

- النصوص التشريعية؛
- خصوصيات كل مؤسسة؛
- درجة المخطر الجبائي.

نلاحظ أن التعريفين المذكورين يشيران إلى ما يلي:

- التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة؛ وهذه نقطة هامة للغاية بحيث تشكل جوهر الفرق بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الجبائي؛
- التأكيد على وجود خيارات جبائية أمام المؤسسة، إذا أن تعدد البدائل عنصر أساسي في اتخاذ القرار وعليه فإن انعدام الخيارات الجبائية يؤدي إلى عدم إمكانية الحديث عن التسيير الجبائي؛

[1] عباسي صابر، شعوبي محمد فوزي، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 117.

[2] نفس المرجع، ص117.

– الضريبة والمعطيات الجبائية بشكل عام يمكن أن تستخدم لخدمة أهداف المؤسسة، بحيث تصبح أحد محددات اتخاذ القرارات العادية (خلال دورة الاستغلال) والقرارات الاستراتيجية (التسيير الاستراتيجي للمؤسسة)؛

– التسيير الجبائي يختلف من مؤسسة لأخرى (التسيير الجبائي للمجمعات يختلف عن التسيير الجبائي للشركة) وفي نفس المؤسسة تبعا للظروف التي تعيشها (هدف التسيير الجبائي لن يكون في جميع الحالات تخفيض العبء الضريبي للمؤسسة)؛

– المخطر الجبائي يزداد عندما تنتقل المؤسسة من مجرد التطبيق البسيط للقواعد والالتزامات الجبائية إلى وضع تريد فيه تسيير الجباية لخدمة أهدافها[1].

**ثانيا: ضرورة التسيير الجبائي**

ظلت المحاسبة لمدة طويلة لا تستعمل إلا من أجل غايات جبائية فالقواعد الضريبية كان لها تأثير كبير على المعايير المحاسبية وكيفية القوانين فقد اتخذ القانون المحاسبي في الظهور والتطور. ولكن رغم هذا التطور الذي حدث للقانون المحاسبي فقد ظلت الضريبة متعلقة به، باعتباره أداة لتسيير المؤسسات وأصبحت النتيجة المحاسبية تعد من منظور الحصول على النتيجة الجبائية.

ولقد شهدت العقود الأخيرة ظهور فكرة تخصص الخدمات في المؤسسات بشتى أنواعها حيث أصبحت تسند الأعمال المتعلقة بالجباية إلى أشخاص متخصصين في الجباية.

إن ضرورة التسيير الجبائي الجيد هو واجب على كل مؤسسة، فتسيير الجباية هو الاختيار ما بين الخيارات الجبائية المعروضة على المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار المعالم المتغيرة التالية:

- النصوص الجبائية والمتمثلة في قوانين المالية؛
- خاصية كل مؤسسة والتي تستدعي على كل منها تحليل شروطها الخاصة للاستغلال، فمثلا: مدة الاهتلاك والتي تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب النشاط اليومي؛
- يجب توضيح مفهوم الخطر الجبائي لإزالة الغموض والخلط بين المفاهيم، أي بين تسيير الخطر الجبائي ومفهوم التهرب الجبائي.

وبالتالي فتسيير الخطر الجبائي يمثل المرحلة الأولى لكل تسيير جبائي للمؤسسة، فالهدف هو السماح للمؤسسة بتحقيق مستوى كاف من الأمن الضريبي وهذا لا يشكل انتهاك لنصوص القانون، ولكن على العكس من ذلك استعمال واقع القانون الجبائي لصالح المؤسسة إضافة إلى أن المؤسسة تفضل وضعية خاصة بها.

ضرورة التسيير الجيد لجباية المؤسسة يقتضي أن يكون منفذا في الوقت المناسب ويمكن أن يكون ذلك في مختلف المؤسسات: تسيير آني أو فوري، تسيير قصير المدى، تسيير على المدى الطويل، مما يستدعي معرفة التعجيل أو التأخير لخيار جبائي وذلك من منظور الحصول على أقصى ربح، ويمكن أيضا في عدة حالات أن يكون مفيدا في تأجيل العجز أو التخلي عن ربح بتطبيق النظام المشجع على ربح ضريبي أكثر أهمية في المدى المتوسط[2].

[1] بن يزة راضية، "أثر الاستراتيجية الجبائية على المؤسسة–قطاع الخدمات– دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa المديرية الجهوية بورقلة"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص96-97.

[2] زرقون محمد، "محاضرة في مقياس التسيير والمراجعة الجبائية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017.

**ثالثا: أهداف التسيير الجبائي**

يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- البحث فيما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها؛
- محاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه؛
- تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة؛
- تحسين مستوى التنبؤ والعقلانية الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين.

وعموما يهدف التسيير الجبائي لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:[2]

**أ) الأمن الجبائي:**

التسيير الجبائي يرتبط بالحذر الخاص بمدى احترام مطابقة القرارات الجبائية للمؤسسة للقواعد الجبائية، التي قد تؤدي إلى الرقابة الجبائية على صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف، وهذا عند تطبيق القواعد الجبائية على حسابات المؤسسة والتي تظهرها القوائم المالية، ومنه يجب عرض قوائم مالية موثوق بها باحترام القواعد الجبائية من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية.

**ب) البحث عن الفعالية الجبائية:**

القانون الجبائي يعطي للمؤسسة بعض الحرية أو هامش حركة يسمح لها بالحصول على الامتيازات الاقتصادية من أجل تعظيم الخيار، بالتالي يمكن القول أنه يساعد في عملية التحريض الجبائي بواسطة الخيارات القانونية، و يساعد المؤسسة على إمكانية الاختيار بين العديد من البدائل مثل الخضوع للرسم على القيمة المضافة أم لا، و طرق حساب الاهتلاك بأحسن خيار للمؤسسة للوصول إلى الفعالية الجبائية.

**ث) خدمة استراتيجية المؤسسة:**

من أجل الحصول على أحسن وضعية جبائية ملائمة يجب النظر إلى الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وذلك بإدماج المتغير الجبائي في القرار التسييري، وبالتالي الفاعلية الجبائية هي المفهوم مرتبط بوضع أحسن الحلول الجبائية بالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

**الفرع الثاني: مبادئ وأسس التسيير الجبائي**

**أولا: مبادئ التسيير الجبائي.**

✓ **مبدأ الحرية في التسيير:**

يعمل المسير الجبائي على الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونا و ذلك من خلال إدراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الاختيار ، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه أن يستفيد إلى الحد الأقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف

[1] محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير وأثاره على المؤسسات، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص7.

[2] عباسي صابر، شعوبي محمد فوزي، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15.

بالاستفادة منها، و ذلك حسب مهارته في التعامل مع الجباية، فبمجرد البدء في تنفيذ هذا القرار التسييري يكتسب القوة القانونية تجاه إدارة الضرائب التي تعمل على احترام هذا الإجراء إذا كان لا يخالف التشريع المعمول به، أما إذا كانت الخيارات سيئة فلا يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحايل الضريبي إلا إذا استطاعت إدارة الضرائب إثبات سوء نية المكلف بالضريبة فحرية التسيير للمؤسسة تظهر جليا في حساب النتيجة الجبائية, و الدور الذي تلعبه إدارة الضرائب، فالنتيجة الجبائية تحسب من خلال النتيجة المحاسبية بعد إجراء بعض التعديلات عليها ، فدور إدارة الضرائب هنا هو التأكد من صحة النتائج من خلال مراجعة مختلف الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة دون أن يكون لها الحق في الحكم على نوعية التسيير ، و هذا هو جوهر مبدأ الحرية في التسيير .[1]

✓ **مبدأ عدم التدخل في التسيير:**

ليس للإدارة الضريبية أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة أو أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية.[2] إذ انه لا يحق للإدارة الجبائية التدخل في السياسات التمويلية للمؤسسة أو طريقة اهتلاكها لمعداتها ... الخ على سبيل المثال.

وقد أقر المشرع الجزائري بهذا المبدأ من خلال سماحه لإدارة الضرائب بممارسة حقها في: الاطلاع، الرقابة، التحقيق، المعاينة، بحيث تهتم كل هذه التدخلات بالنظر في الوثائق المختلفة سواء على مستوى إدارة الضرائب من خلال مراجعة التصريحات الدورية أو على مستوى محل المكلف بالضريبة عندما تقدر الإدارة ضرورة ذلك[3].

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في النقاط التالية:

- اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف أو الفراغات المتواجدة في التشريعات الجبائية؛
- يستمد التسيير الجبائي فعاليته في توظيف سياسة التحفيز الضريبي في ترشيد قرارات المسير من خلال ارتكازه على:

✓ أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تترجم في الحجم المالي الذي تتحمله المؤسسة، ولهذا نجد أن كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يتجسد دائما في حجم مالي؛

✓ تبني التشريعات الجبائية لبعض الإجراءات التي توفر للمؤسسة بعض الهوامش للتحرك الجبائي مما يمكن للمسير من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.

**ثانيا: أسس التسيير الجبائي:**

### 1. الأساس القانوني

يلتزم المسير بتحسين المردودية الاقتصادية والمالية للملك وذلك من خلال التسيير بالمستوى المطلوب مع وجوب استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك أي الخيارات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع وهذا يدل على مبدأ حرية التسيير الجبائي.

### 2. الأساس الاقتصادي

[1] حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص محاسبة و جباية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر ،2012، ص96،97.

[2] محمد عادل عياض، مرجع سبق، ص 10.

[3] ريغي عبد الرزاق، "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية (حالة المؤسسة الوطنية للخدمات الآبار- حاسي مسعود-فترة 2014/2012)، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2016، ص3 ،4.

إن الأساس الاقتصادي يتمثل في مبدأ حرية تسيير المؤسسة أي تسيير المؤسسة للجباية الخاضعة لها كونها تعيش في محيط شديد المنافسة مما يجعلها تحاول تخفيض التكاليف بتقييم اختياراتها الجبائية، وتتحمل عواقبها سواء كانت إيجابية أو سلبية وليس لإدارة الضرائب الحق في التدخل في طريقة التسيير[1].

**الفرع الثالث: حدود التسيير الجبائي**

إن التسيير المؤسسة لجبايتها يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى:

**1. الحدود القانونية**

فعدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا، ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير:

- العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح؛
- تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات؛
- التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع؛
- استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

**2. الحدود المالية**

تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعد ما كان الهدف تدنيتها[2].

**المطب الثاني: الخطر الجبائي**

سنتطرق في هذا المبحث الى كل من مفهوم الخطر الجبائي بالإضافة إلى مصادر الخطر الجبائي.

**الفرع الأول: مفهوم الخطر الجبائي**

توجد العديد من التعاريف للخطر الجبائي نذكر من بينها:

" أنه تلك الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية، وتتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات عموما، وينشأ الخطر الضريبي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي. "[3]

[1] بن زاوي محمد صابر، "فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية دراسة تحليلية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المهنيين"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص50،49.

[2] زواق الحواس، "فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة"، جامعة مسيلة، ماي 2005، ص2 ،3.

[3] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص 100.

"يعتبر الخطر الجبائي من بين أهم المخاطر الناتجة عن مخاطر التسيير والمتعلقة بتصرفات المؤسسة والقرارات التي تتخذها في مجال التسيير المالي ومختلف الجوانب التسييرية، كما يعرف الخطر الجبائي أنه الخسارة المالية الممكنة الحدوث عن تطبيق القواعد الجبائية."[1]

تعريف المعهد الأمريكي للمدققين: " هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على هاته الأهداف ودرجة احتمال حدوثها."[2]

" يقصد به تحمل المؤسسة لمجموعة من التكاليف الإضافية لعدم التزامها بالنصوص والقواعد الجبائية أو نتيجة لعدم توفرها على شروط الامتيازات الجبائية الممنوحة وللخطر الجبائي عدة وضعيات من بينها: الامتناع أو التأخر في إعداد التصريحات، الغش في التصريحات، عدم مراقبة الخيارات الجبائية[3]".

ومن هنا نخلص إلى أن الخطر الجبائي " هو عبارة عن الخسارة المالية والتكاليف الإضافية المتوقعة الحدوث والتي تنتج عن عدم احترام أو الالتزام بالقوانين الجبائية أو غياب وظيفة التسيير الجبائي الفعال داخل المؤسسة "

**الفرع الثاني: مصادر الخطر الجبائي**

لدينا نوعين من المصادر التي ينجم عنها الخطر الجبائي بالنسبة للأولى فهي أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة، وأخرى تنجم عن التشريع الجبائي. [4]

1. **أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة:** إن عدم التحكم في التسيير الجبائي يشكل بطبيعة الحال أهم المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الجزائرية وذلك لعدة أسباب:

- عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة، لأنه في الغالب يكلف مستخدمي الحسابات بالجباية ونظرا للحجم الكبير في الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم، وضعف تكوينهم من الجانب الجبائي يؤدي بهم إلى عدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب؛
- نتيجة المكانة غير اللائقة التي تحتلها الجباية ضمن أولويات المؤسسة الجزائرية ,فان ذلك قد يعرضها لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به كعدم إيداع التصريحات الجبائية في مواعيدها المحددة قانونا؛
- شدة المنافسة و سوء التحكم في الموارد المالية نتيجة سوء التسيير و عدم كفاءة المسيرين , مما يؤدي بهم غالبا إلى تأجيل دفع الضرائب المستحقة للاستفادة من السيولة وهذا يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الانتظام تجاه إدارة الضرائب؛
- اعتماد الهيئات الحكومية و أصحاب المشاريع في إعطاء الصفقات على السعر الأدنى المعروض، مما يؤدي ببعض المؤسسات لتخفيض الأسعار قصد الفوز بالصفقات دون إجراء دراسات معمقة للتكاليف الحقيقية للمشروع مما يضطرها أخيرا إلى المراهنة على التهرب لعدم دفع الضرائب و تأجيلها , الشيء الذي يعرضها لمخاطر جبائية قد تؤدي إلى إفلاسها و انسحابها من السوق .

---

[1] عبد القادر دشاش، تسيير الخطر الضريبي في المؤسسات،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية جامعة ورقلة 2010.

[2] شادي صالح البحيرمي، مذكرة ماجيستر، دور المراجعة في إدارة المخاطر، جامعة دمشق سوريا، ص20 .

[3] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص59.

[4] حميداتو صالح، نفس المرجع السابق، ص 102، 103.

2. **أسباب ناجمة عن التشريع الجبائي:**

إن تعقد التشريع من مصادر المخاطر الجبائية على المؤسسة ويتجلى ذلك في:

- التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي تؤثر سلبا على تسيير جباية المؤسسة، فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل مسيري المؤسسات وحتى موظفي الإدارة الجبائية؛
- تعدد الضرائب وارتفاع العبء الضريبي تؤدي بالمؤسسة إلى سلك طرق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة؛
- غياب الحوار بين الإدارة الجبائية والمؤسسة، مما يجعل الإدارة خصما للمؤسسة بدل أن تكون المستشار والمساعد لها؛
- كذلك من المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الجزائرية بعض التفسيرات للقواعد الجبائية من قبل الإدارة الجبائية التي يصعب التنبؤ بها مما قد يلحق ضررا بالمؤسسة، ويشكل خطرا أكيدا لها، كما أن اختلاف القراءات من مصلحة جبائية لأخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباين بين المصالح وهذا ما يؤدي إلى نشوء انطباع سيء عن الإدارة الجبائية، وبالتالي فان تطبيق القانون الجبائي وتفسيراته المتعددة في شكل تعليمات ومناشير إدارية تشكل مصدرا للمخاطر الجبائية في المؤسسة؛
- ضعف مواكبة الإدارة الجبائية للتعديلات الحاصلة في الميدان المحاسبي والانتقال من المخطط الوطني المحاسبي (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) و ما ينجر عنه من انعكاسات على الميدان الجبائي، فهذا التحول قد تنجر عنه مخاطر جبائية على المؤسسات نتيجة تغير النظام المحاسبي و انعكاساته على جباية المؤسسة خاصة في السنوات الأولى لتطبيقه.

**ثالثا: تجنب الخطر الجبائي**

وهو ما يصطلح عليه الأمن الجبائي فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة وأهم وضعيات هذا الخطر.[1]

1. **الامتناع أو التأخر في إيداع التصريحات**

حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق العقوبات المالية المنصوص عليها.

2. **الغش في التصريح**

حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات.

3. **عدم مراقبة الاختيارات الجبائية.**

إن انتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما بهدف الحصول على مزاياه المالية قد يتحول إلى مصدر للخطر الجبائي عند عدم توفر شروط الاستفادة منه أو توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق الشروط الضرورية للحصول عليه. ويترتب على ذلك إسقاط حق المؤسسة في الاستفادة من الامتياز وإخضاعها للضريبة وتعرضها لعقوبات جبائية والتي تعد بمثابة تكاليف إضافية. ومن حالات الخطر الجبائي حسب النظام الضريبي الجزائري التكاليف الإضافية التالية:

**أ- التكاليف الإضافية المتعلقة بالتصريحات**

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص110،111.

- **عقوبات الغش أو النقص في الوعاء:**

**الجدول رقم (1.1)**: عقوبات الغش أو النقص في الوعاء.

| عقوبات النقص في وعاء الإخضاع | عقوبات الغش والتدليس في وعاء الإخضاع |
|---|---|
| ▪ قيمة الحقوق المغفلة أقل أو تساوي 50.000دج تكون نسبة الزيادة 10%؛<br>▪ قيمة الحقوق المغفلة أكبر من 50.000دج وأقل أو تساوي 200.000 دج تكون نسبة الزيادة 15%؛<br>▪ قيمة المغفلة أكبر تماما من 200.000دج تكون نسبة الزيادة 25%. | ▪ عند القيام بأعمال تدليسيه تطبق زيادة موافقة لنسبة الأخطاء المرتكبة من طرف المكلف، توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس الشهر؛<br>▪ لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50% وعندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة بـ 100%.<br>▪ تطبق كذلك نسبة 100% عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الاقتطاع من المنبع. |

**المصدر**: وادة علي، أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية[1].

**ب- التكاليف الناتجة عن اختيارات جبائية خاطئة:**

يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في إطار نظام دعم الاستثمار، إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 04 سنوات ابتداءا من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30%. وبشكل عام فإن كل انتقاء جبائي لا يلتزم بشروطه يترتب عليه استرجاع الامتيازات مع تطبيق العقوبات المحددة من قبل التشريعات الضريبية[2].

## المطلب الثالث: التسيير الجبائي للقطاع التجاري

سنحاول في هذا المطلب تعريف كل من الأنظمة الجبائية وعقوباتها وعرض مختلف الضرائب في المؤسسة التجارية المؤسسة

### الفرع الأول: الأنظمة الضريبية وعقوباتها

**أولا: تعريف النظام الجبائي الجزائري**

[1] وادة علي، أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية (دراسة حالة مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة)، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 7.
[2] زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي كغيره من الأنظمة المطبقة في معظم دول العالم، حيث يعتمد أساسا على إقرار المكلفين بمداخيلهم ورقم أعمالهم، إذ يعتبر المكلف هو الوحيد من يعلم ما حقق من مداخيل ورقم أعمال، فهو إذن ملزم بالأداء بها للإدارة الجبائية.

إن التدابير التي جاء بها المشرع الجزائري بهدف تبسيط الجباية، أبقى على نظامين جبائيين كالتالي: [1]

**أ: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة :**

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة لتحديد الربح الخاضع للضريبة، على المكلفين بالضريبة غير الخاضعين للنظام الحقيقي والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم ثلاثون مليون دينار 30.000.000دج، كل من:

- الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع السلع والأشياء؛
- الأشخاص الطبيعيون الممارسون للأنشطة الأخرى الخاصة بتأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية المهنيون والحرفيون؛

**ب: نظام الحقيقيREAL :**

يفرض النظام الحقيقي على المكلفين بالضريبة الدين تجاوز رقم الأعمال السنوي مبلغ 30.000.000دج، بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم، وفي الحالة المعاكسة يحسب بالنسبة لغير الخاضعين له.

يحدد الربح الخاضع للضريبة بالفرق بين الحواصل المقبوضة والأعباء المتحملة التي تدخل في إطار ممارسة النشاط[2].

**ثانيا: عقوباتها الانظمة الضريبية**

سنعالج في هذا الجزء بعض العقوبات الجبائية الخاصة بالقطاع التجاري.

العقوبات الموضحة في الجدول أدناه مصنفة حسب التصريح وعقوبة التأخير في إيداع التصريح وعقوبات الوعاء وعقوبة الوعاء بعد التحصيل أي بعد آجال الاستحقاق.

**جدول رقم (1-2)**: رزنامة العقوبات والغرامات عن التأخير في إيداع التصريحات والتحصيل

[1] عصام خالدي، المراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017، ص8.

[2] مرجع سابق، ص8.

| التصريح | عقوبة التأخير في إيداع التصريح عقوبات الوعاء | عقوبات التحصيل بعد آجال الاستحقاق |
|---|---|---|
| **التصريح بالوجود** | تطبق غرامة 30.000دج | مدة التأخير: شهر 30.000 دج |
| **تصريح بالمداخيل الدفع بجدول الإشعار الشهري** | 10 من الحقوق المستحقة، ترفع هذه العقوبة إلى 25 إذا لم يسوي المعني وضعيته في أجال شهر بعد إعلامه من طرف إدارة الضرائب في أجال شهر | 1-إن تسديد هده الحقوق والرسوم بعد الآجال المحددة يستوجب دفع عقوبة جبائية قدرها .<br>2-التأخر في دفع الضرائب والرسوم التي تسدد عن طريق الجداول تطبق غرامة 03%عن كل شهر تأخير، بعد تطبيق نسبة 10%في الشهر الأول، دون أن يتعدى هذا الإلزام المجموع مع العقوبة الجبائية نسبة 25%.<br>3-عدم إيداع الجدول تطبق عقوبة قدرها 500دج |
| **التصريحات التي تحمل عبارة لا شيء والتأخير في وضع الميزانية** | 1- 2.500دج مدة التأخير شهر واحد.<br>2- 5.000دج المدة بين شهر وشهرين.<br>3- 10.000دج أكثر من شهرين | |
| **حالة إنقاص الربح أو المداخيل** | 1-مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن 50.000دج أو يساويه.<br>2- 15%مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق مبلغ 50.000دج ويقل عن مبلغ 200.000. دج<br>3- %مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق مبلغ 200.000دج<br>4-في حالة التدليس تطبق زيادة لا تقل عن 50%بالنسبة للحقوق التي تم إخفاؤها | 1-تحدد النسبة بـ 100%في حالة عدم دفع أي حق.<br>2-تطبق كذلك نسبة 100%عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الاقتطاع من المنبع |
| **التأخر في وضع الميزانية** | 1-مدة التأخير شهر واحد.<br>2- 20%المدة بين شهر وشهرين.<br>3- 25%أكثر من شهرين | |
| **التصريح المفصل الخاص بالزبائن G03** | 1كل خطأ يكلف من 1.000دج إلى 10.000دج<br>2-كل عمل بهدف التملص أو الإغفال يكلف من 5.000دج إلى 50.000دج | |

**المصدر**: سعداوي نهى، دور التسيير الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

**الفرع الثاني: مختلف الضرائب في المؤسسة التجارية في المؤسسة**

- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS)**

تقوم المؤسسات الخاضعة لهذه الضريبة بدفع 04 أقساط خلال السنة، كما تعبر هذه الأقساط كتسبيقات حيث تقوم بتسديدها تلقائيا دون سابق إنذار، وهذا خلال 20 يوما الأولى من الأشهر: فيفري/ أوت/ نوفمبر/ من كل سنة، حيث يتم دفعها لصندوق قابض الضرائب المختلفة المؤهل لتحصيل هذه التسبيقات[1].

كما أن المشرع الجبائي قد حدد أقساط هذه التسبيقات بـ (1/5) أي خمس الضريبة المستحقة للسنة الماضية، أما حالة المؤسسات حديثة النشأة فإن التسبيقات المقدمة تكون محسوبة على الحاصل المقدر بـ 5% من الرأسمال الاجتماعي للمؤسسة.

أما في حالة ما إذا كان مبلغ التسبيقات المدفوع يفوق الضريبة المستحقة، أو أن المؤسسة حققت خسارة خلال تلك السنة، وأثبتت ذلك فعلا ففي هذه الحالة يخصم الفائض المقدم، أو يتم إرجاع المبلغ لصالح المؤسسة، حسب المادة 364 من قانون الضرائب المباشرة، المعدلة بموجب المادة 15 من قانون المالية لسنة 1995.

- **الرسم على النشاط المهني (TAP)**

يتعين على المؤسسات المعنية بهذا الرسم الدفع الشهري للمبالغ المستحقة على رقم الأعمال المحقق، كما أنه يجب عليها إبراز بوضوح جزء رقم الأعمال الذي يستفيد من التخفيض عند تطبيق الأحكام الخاصة به، كما يجب دعم التصريح بجدول يتضمن كل المعلومات المتعلقة بالزبائن المتعاملين مع المؤسسة.

غير أنه يمكن التسديد ثلاثيا إذا كان رقم الأعمال السنوي يتراوح بين 50.000 دج أو 80.000 دج (الدفعات المستحقة) أو بين 15.000 و30.000 دج بالنسبة للإيرادات المهنية، ففي هذه الحالة يتم الدفعات المستحقة خلال 20 يوما من الشهر الذي يلي الفصل المدني الذي تحقق خلاله رقم الأعمال، أو الإيراد المهني الخام[2].

كما يرفق كل دفع بجدول إشعار بالدفع يؤرخ ويوقعه القائم بالدفع ويجب أن يتضمن البيانات التالية:

- الفقرة التي تحقق فيها رقم الأعمال؛
- الاسم واللقب واسم المؤسسة والعنوان وطبيعة النشاط الممارس أو المهنة؛
- رقم تعريفي المادة الرئيسية للضريبة المباشرة؛
- رقم بطاقة التعريف الجبائية؛
- طبيعة العمليات–المبلغ الإجمالي المحقق خلال الشهر أو الفصل–مبلغ رقم الأعمال الذي يستفيد من تخفيض؛
- السنة المعتمدة لحساب الدفع؛
- مبلغ الدفع.

أما في حالة عدم حصول الدفع يجب إيداع إشعار يتضمن عبارة "**لا شيء**" مع بيان أسباب عدم حصول الدفع حسب شروط المنصوص عليها قانونا.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، "**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**"، المادة: 365، سنة 2018.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، "**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**"، المادة: 359، سنة 2018.

- **الرسم على القيمة المضافة (TVA)**

حسب المادة: 76 من قانون الرسم على رقم الأعمال فإنه على كل شخص (طبيعي أو معنوي) يقوم بعمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة أن يسلم أو يرسل قبل اليوم العشرون (20) من كل شهر أو ثلاثي إلى قابض الضرائب المختلفة الذي يوجد بمقره أو إقامته الرئيسية في دائرة اختصاصه كشفا بين فيه العمليات الخاضعة للضريبة وتسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت حسب هذا الكشف[1].

غير أنه إذا كان مبلغ الرسم الذي يستوجب الدفع الفوري أقل من الحقوق في العشرين يوما الأولى التي تلي الثلاثي المدني[2]، كما أن للمكلف بالضريبة في حالة ما لم يقم بأية عملية متعلقة بالرسوم على رقم الأعمال أن يقدم للأعوان المختصين بيانا يحمل عبارة "**لا شيء**".

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

إن الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة من المراحل المنهجية في البحث العلمي الهدف منها التعرف على المساهمة السابقة المتعلقة بموضوع البحث، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية وذلك بعرض هذه الدراسات بالإضافة إلى مناقشة الدراسات وما يميزها عن الدراسة الحالية.

### المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

ويتضمن هذا المطلب عرض هذه الدراسات السابقة.

**أولا: الدراسات حول التسيير الجبائي**

**1 دراسة (صابر عباسي،2012)**

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماجيستر** مقدمة بعنوان: " **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**[3] "

تتمحور إشكالية الدراسة حول ما مدى أثر تسيير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ حيث تطرقت الباحثة لأهمية الدارسة التعرف على مدى قيام المؤسسات موضوع عينة الدراسة بالتسيير الجبائي؛ وضع إطار شامل للتسيير الجبائي يتوافق مع الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية؛ وقياس مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه تسيير العامل الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ وتقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد المؤسسة الاقتصادية في تسيير جبايتها، حيث تعرضه لماهية التسيير الجبائي و أهم التحديات التي يتلقاها المسير الجبائي، ثم خص دراسته بالحديث عن الأداء المالي و علاقته بالمتغير الجبائي و إظهار أثر الأداء المالي على المؤسسة و العبء الذي يقع على عاتق المسير الجبائي من أجل تحقيق أهداف المالية للمؤسسة ، ثم القيام بإنجاز دراسة تطبيقية تمثلت في خمس (5 )مؤسسات اقتصادية في ولاية بسكرة ، قام من خلالها بقياس أثر

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، "**قانون الرسم على رقم الأعمال**"، المادة: 79، سنة 2018.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، "**قانون الرسم على رقم الأعمال**"، المادة: 78، سنة 2018.

[3] صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، جامعة ورقلة، الجزائر2012.

التسيير الجبائي على الأداء المالي لمجموعة من المؤسسات، و مدى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية ومدى تأثيره على أدائها المالي. وحيث توصلت لأهم النتائج:

- ❖ تحقيق الأمن الجبائي والذي يقوم على مدى احترام القانون الجبائي من حيث الشكل والمضمون؛
- ❖ تحقيق الخيار الجبائي الذي يخدم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة؛
- ❖ مساعد المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الاستثمار.

**2دراسة (زواق الحواس ،2009)**

الدراسة عبارة عن **مداخلة** مقدمة بعنوان: **"مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار)[1]".**

تتمحور إشكالية الدراسة حول "كيف يمكن إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة قرارات تمويلية سليمة ورشيدة من قبل المسير؟ والتي كانت اهدافها كفاءة المسير في صنع القرار باطلاعه على التشريعات الجبائية ، إدراك المسير على جميع العوامل المؤثرة في صنع القرار ، تحقيق الأمن الجبائي أو تجنب الخطر الجبائي ، حيث تناول أربعة محاور أساسية من اجل معالجة الإشكال المطروح ، بالنسبة للمحور الأول تناول في الجوانب النظرية للتسيير الجبائي من حيث المفهوم ، الأسس و الحدود ، أما المحور الثاني فخصصه للحديث عن أثر العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل ثم الحديث في المحور الثالث عن ما تجنيه المؤسسة من خلال توظيفها للعامل الجبائي في صناعة القرار التمويلي ، تم يختتم مداخلته بالمحور الرابع بطرح النتائج التي توصل إليها في المداخلة ، حيث توصل إلى أهم النتائج :

- ❖ تقديم مساهمات بارزة في ترشيد القرارات المالية للمسير؛
- ❖ تجنب المؤسسة تحميل التكاليف الجبائية الإضافية الناجمة عن عدم احترام أو جهل القوانين الضريبية؛
- ❖ الثقافة الجبائية للمسير تنبهه من الأخطار التي يمكن أن يقع فيها وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقائها؛
- ❖ توفر النظام الضريبي الجزائري العديد من التحفيزات التي تساهم في التخفيف من معضلة جهود الدولة لتحسين الأداء المالي لمؤسساتها من خلال سياستها الجبائية.

**3 دراسة (نادية شطي،2015)**

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماستر** مقدمة بعنوان: **"تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية)[2] ".**

تتمحور إشكالية الدراسة حول إلى أي مدى يوجد وعي بأهمية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؟ التي كانت أهداف دراسته قياس الاهتمام بالتسيير الجبائي و مدى الوعي به من طرف المسيرين ، و التعرف على خيارات الجبائية التي يتيحها المشرع الجبائي وكيفية تسييرها ، و تحسين نشاط المؤسسة الاقتصادية بضرورة تطبيق نظام التسيير من أجل تحكم أكثر في قرارات التسيير،

[1] دراسة زواق الحواس، مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار،2009

[2] نادية شطي، تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2015.

حيت قسمت الدراسة إلى جانب نظري و تطبيقي لموضوع الا و هو التسيير الجبائي ومخاطره بتعرضه لماهية التسيير الجبائي من حيث التعريف وأسس وأهداف و الخطر الجبائي، ثم القيام بإنجاز دراسة ميدانية قام من خلالها بتوزيع الاستمارة الاستبيان التي حددت حجم العينة 60 استمارة الاستبيان موزعة على محافظي الحسابات ، المحاسبُين المعتمدين والمسَيرين بمدينة ورقلة ،وتم اعتماد على 50 الاستمارة حيث تم استبعاد 5 استمارات وعدم استلام 5استمارات أخرى ، حيث توصلت إلى أهم النتائج :

- ❖ عدم تتوفر كل الإمكانيات البشرية والمادية من أجل متابعة الضرائب في المؤسسة؛
- ❖ لا يتم اختيار المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة وفقا لخبراتهم في هذا المجال؛
- ❖ عدم وجو د نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على المعلومات المؤثرة في متابعة الضرائب؛
- ❖ ليس هناك استعداد في المؤسسة للتعامل مع التغَيرات التي تحصل في معدلات وأنواع الضرائب؛
- ❖ نقص اهتمام الإدارة بمتابعة تسيير وضعية الضريبة في المؤسسة؛

**ثانيا: دراسات حول المخاطر الجبائية**

**4 –دراسة (سعداوي نهى،2017)**

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماستر** مقدمة بعنوان: **"دور التسيير الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية[1]"**.

تتمحور إشكالية الدراسة حول ما هو الدور الذي يلعبه التسيير الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية؟ والتي كانت أهداف دراسة ،التعرف على مختلف الخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع الجزائر للمؤسسات، و اكتشاف هل يوجد تطبيق فعلي للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتعرف على أهم مواطن و مصادر الخطر الجبائي من أجل معالجتها ، حيت قسمت الدراسة إلى جانب نظري وتطبيقي لموضوع إلا و هو الأدبيات النظرية حول التسيير الجبائي ومخاطره بتعرضه أساسيات التسيير الجبائي من حيث التعريف وأهداف والمصادر والجدود ، ثم القيام بإنجاز دراسة ميدانية حيث قسمت إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول يتضمن طريقة واهم الأدوات التي استعملت في الدراسة والمبحث الثاني حصص للحديث عن التسيير الجبائي في مؤسسة snvi وأما المبحث الأخير فتم تخصصه لتقييم مختلف المخاطر الجبائية داخل المؤسسة، وحيث توصلت إلى أهم النتائج :

- ❖ أساس التسيير الجبائي الجيد هو كفاءة المسير الذي يتمتع بالمؤهلات العلمية التي تخوله لتسيير جباية مؤسسة؛
- ❖ المؤسسات التي تحوي وظيفة جبائية كأحد وظائفها الأساسية تكون في مأمن دائم من الوقوع في الأخطاء والمخاطر الجبائية؛
- ❖ وجوب التعاون والتحلي بروح الجماعة بين المسؤولين الجبائيين ومختلف الموظفين وتوعيتهم بأهمية الجانب الجبائي بالنسبة للمؤسسة؛
- ❖ الاستعانة بنظام المعلومات الذي يكفل التسيير الآلي للتصريحات الجبائية يعتبر من أهم الإجراءات التنظيمية التي تكفل اكتشاف الأخطاء المرتكبة وتصحيحها.

[1] سعداوي نهى، دور التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2017.

**5-دراسة (حميداتو صالح،2012)**

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماستر** مقدمة بعنوان: **"دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية[1]"**

تتمحور إشكالية الدراسة حول " إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية؟ "والتي كنت اهدافها التالية البحث عن آلية قانونية و مشروعية يمكن إتباعها قصد تخفيف الأعباء الضريبية التي ترهق كاهل المؤسسات الاقتصادي ، و إبراز دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسات، و تضافر الجهود لإيجاد حل والوقاية من مخاطر الجبائية ، وحيت قسمت الدراسة إلى أربع فصول حيث خصص فصل تمهيدي للمفاهيم الأساسية حول المراجعة والجباية وأما الفصل الأول تعرض فيه إلى المراجعة الجبائية للمؤسسة الاقتصادية وأما الفصل الثاني فخصصه لتسيير الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ومن ثم الفصل الثالث فتضمن الدراسة الميدانية ببعض المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي حاول إبراز دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجباية ، والتي توصل إلى أهم النتائج :

- ❖ التنظيم الجيد للتسيير الجبائي للمؤسسة الذي يسمح بدفع اقل للضرائب دون الإخلال بالقوانين المعمول بها؛
- ❖ تنظيم وإعطاء الطابع الرسمي للمراجعة الجبائية وتحديد صلاحياتها وحدودها؛
- ❖ على الدولة أن تظفي الطابع الإلزامي لمهمة المراجعة الجبائية مع تحديد مسؤولية المراجع في حالة إعادة تقييم او تحقيق جبائي؛
- ❖ ضرورة إنشاء مصلحة جبائية مستقلة عن المحاسبة والمالية داخل المؤسسة تخول لها صلاحيات مناسبة وكافية تسمح لها بمواكبة التعديلات المستمرة وتقوم عليها كفاءات مؤهلة في مجال الجباية والتسيير.

**6 -دراسة (وادة علي،2016)**

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماستر** مقدمة بعنوان:**"أثر التسيير الجبـائي في تدنية المخاطر الجبائية)[2]"**

تتمحور إشكالية الدراسة حول كيف يمكن للمسير في المؤسسة الاقتصادية الاستفادة من التسيير الجبائي لتقليل من المخاطر الجبائية الداخلية؟ والتي كانت اهدافها البحث لتعرف على البدائل والخيارات التي يمنحها المشرع الجزائري للمؤسسات، وما هو دور التسيير الجبائي لتحقيق أهداف المؤسسة المزايا التي يحققها تسيير الخطر الجبائي للمؤسسة و محاولة التعرف على أثير التسيير الجبائي في التقليل من المخاطر الجبائية وحيت قسمت الدراسة إلى فصلين حيث خصص فصل الفصل الأول تعرض فيه إلى مفهوم ومصادر وأنواع المخاطر الجبائية في المطلب الأول ، وأما المطلب الثاني فتناول إلى مفهوم ومميزات و مبادئ وحدود التسيير الجبائي ،وأما الفصل الثاني فتضمن الدراسة الميدانية لمؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري ورقلة ، والتي توصل إلى أهم النتائج :

- تأثير التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية المؤسسات الكبرى؛
- غياب ثقافة التسيير الجبائي ي المؤسسات الاقتصادية.

[1] حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، الجزائر،2012.

[2] وادة علي، أثر التسيير الجبـائي في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2016.

**ثالثا: دراسات تسيير الجبائي في قطاعات مختلفة**

**7-دراسة (شريفي سمية، 2013)**

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماستر** مقدمة بعنوان: **"فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية[1]"**

تتمحور إشكالية الدراسة حول ما مدى فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية؟ ومن الأهداف التي تسعى إليها هذه الدراسة، المزايا التي يحققها تسيير الخطر الجبائي للشركة البترولية ، وكذا على الشركات الجزائرية ضرورة الالتزام لأحكام التشريع والقانون الجبائي لأنه يمنح خيارات وامتيازات ومزايا تحقق لها الاستمرارية، و السيرة الجبائية الحسنة مع الإدارة الجباية من ناحية ومن ناحية أخرى تحقيق التنمية الاقتصادية ، و إدراج التسيير الجبائي ضمن وظائف التسيير المالي للشركة البترولية لما له من أهمية بالغة وتأثيرها على علاقتها بالإدارة الجبائية ، وحيث تطرق في دراسته إلى فصلين أو هما يتضمن التسيير الخطر الجبائي حيث تناول فيه لمحة عن الخطر وتسيير المخاطر و لماهية الخطر الجبائي وأما الفصل الثاني تناول فيه جباية في الشركات البترولية والتي حددت الإطار في أربع شركات جزائرية بترولية بحاسي مسعود ولاية ورقلة وهي الشركة الوطنية لخدمات الآبار ،و الشركة الوطنية لتوزيع وتسويق المنتجات البترولية ،و الشركة الوطنية للأشغال في الآبار ،و الشركة الوطنية للتنقيب ، وحيث تطرق في هذا الفصل على نقاط التالية طبيعة النشاط البترولي وماهية الجباية البترولية و الخطر الجبائي وتأثيره على الشركات البترولية الجزائرية ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة ما يلي:

- الاطلاع على الإجراءات الجبائية والقوانين المتعلقة بإحكام النظام البترولي الجزائري يساهم في إضفاء الشفافية بين الشركات البترولية والإدارة الجبائية؛
- فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية مرتبط بوجود نظام معلومات قوي وشفاف؛
- وجود فجوة في تطبيق الأحكام والقوانين بين الشركات البترولية في الوطن وفروعها في الخارج لذا نجد أكثر المخاطر ناتجة عن عدم الاطلاع للتشريعات الضريبية وكذا عدم التحكم الجيد لتسيير الخطر الجبائي.

**8-دراسة (إلهام جودي ،2017)**

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماستر** مقدمة بعنوان:**"تقييم الممارسات الجبائية في شركات التأمين الجزائرية)[2]"**

تتمحور إشكالية الدراسة حول ما هي العلاقات التي تربط شركات التأمين الجزائرية بالإدارة الجبائية وكيف يتم تقييم عملياتها؟ و التي كانت أهدافها التعرف على مدى قيام شركات التأمين موضوع الدراسة بالتسيير الجبائي؛ وتقديم إضافة علمية عن تقييم العمليات الجبائية في شركات التأمين بما يتوافق مع أهدافها؛ وقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد شركات التأمين والاستفادة من مزايا الضرائب، وحيث قسمت الدراسة إلى فصلين أوهما النظري والثاني تطبيقي حيث تطرق في الفصل الأول على الممارسات

[1] شريفي سمية، فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013.

[2] إلهام جودي، تقييم الممارسات الجبائية في شركات التأمين الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2017.

الجبائية وقسم هذا الفصل للمبحثين الأول إلى ماهية الجبائي وذكر مبادئ وحدوده بالإضافة إلى تقييم فعالية التسيير الجبائي والتصريحات الجبائية وأما الفصل الثاني فخصصه لدراسة حالة من اجل إعطاء صورة عن تقييم الممارسات الجبائية في شركة التامين ، وحيث توصل الباحث إلى أهم النتائج:

- التسيير الجبائي يعني الاستفادة من مزايا الاختيارات الجبائية وتجنب التكاليف الإضافية؛
- القيام بدورات تكوينية للمكلفين بالضريبة من شأنه أن يرفع من كفاءة المسيرين، ومن ثم تدنية المخاطر؛
- أن التسيير الجبائي لا يعمل به من اجل الحفاظ على الأمن الجبائي الذي يجعل المؤسسة بعيدة كل البعد عن الغرامات والعقوبات بل تعدى ليأخذ بالاعتبار متطلبات جديدة مثل: الإفصاح الجبائي لأصحاب المصلحة ...، أي أنه خرج من التسيير من أجل المحافظة على العلاقة بين المؤسسة وإدارة الضرائب وتحسين صورتها.

**9-دراسة (بايزيد محمد أسامة، 2017)**

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماستر** مقدمة بعنوان:**"تقييم الممارسات الجبائية في البنوك التجارية الجزائرية)**[1]**"**

تتمحور إشكالية الدراسة حول "ما هو واقع التسيير الجبائي في البنوك التجارية الجزائرية؟ والتي كانت أهداف الدراسة التعرف على مدى قيام القطاع البنكي موضوع الدراسة بتسيير جبائي، تقديم إضافة علمية عن تسيير العمليات الجبائية في البنوك الجزائرية بما يتوافق مع أهدافها؛ التعرف على مدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه العامل الجبائي على أداء البنوك؛ تقدمي التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد البنوك الجزائرية والاستفادة من مزايا تسيير الضريبة. وحيت قسمت الدراسة إلى فصلين أوهما النظري والثاني تطبيقي حيث تطرق في الفصل الأول على النظرية والأسس العملية للتسيير الجبائي وإبراز كافة العمليات الجبائية التي تخضع لها البنوك ضمن التشريعات الجبائية في الجزائر وأما الفصل الثاني تطرق لدراسة تطبيقية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك CNEP، حيث كانت أهم النتائج المتواصل إليها:

- التعرف على تقييم التسيير وكيفية تسيير المؤسسة المصرفية؛
- عملية التسيير الجبائي مفيدة ومهمة في التخفيض من الأعباء الجبائية.

## المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

نرى من خلال استعراض الدراسات السابقة أهنا تتفق مع الدراسة الحالية في كونها تدرس التسيير الجبائي في المؤسسة، إن هذه الدراسة هي امتداد للدراسات السابقة:

### الفرع الأول: أوجه التشابه

[1] بايزيد محمد أسامة، تقييم الممارسات الجبائية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2017.

- ❖ معظم الدراسات قامت بتطرق الى مفهوم التسيير الجبائي وحدوده ومبادئه؛
- ❖ كل الدراسات كانت تدرس اثار العامل الجبائي على المؤسسة الاقتصادية؛
- ❖ معظم الدراسات تهدف إلى تحقيق الاختيارات الجبائية وتحقيق الأمن.

**الفرع الثاني: أوجه الاختلاف**

- ❖ لاحظ أن الدراسات التي كان موضوعها الأساس يتمحور حول التسيير الجبائي قامت بتركيز على دراسة أثر هذا الأخير على الجانب المالي ي المؤسسة؛
- ❖ الدراسات التي كان موضوعها الأساسي التسيير الجبائي ركزت على الجانب النظري وأهملت الجانب المهني أي التطبيقي؛
- ❖ اختلاف الأدوات المستخدمة في طرق المعالجة في الدراسات؛
- ❖ الدراسات التي كان موضوعها الأساسي التسيير الجبائي ركزت على الجانب النظري وأهملت الجانب المهني أي التطبيقي؛
- ❖ نلاحظ أن الدراسات التي تناولت المراجعة الجبائية وركزت دراستها على المخاطر الجبائية من منظور مهني.

## خلاصة الفصل

بعد ما قمنا بتوضيح ماهية التسيير الجبائي وذكر مبادئه وأسسه وحدوده قمنا أيضا مفهوم ومصادر وتجنب الخطر الجبائي بالإضافة إلى مختلف التصريحات الجبائية وطرق تسديد الضرائب والرسوم باختلاف أصنافها كان هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

توصلنا إلى أن التسيير الجبائي في المؤسسة هو الاستفادة من المزايا الضريبية التي يمنحها القانون والبحث عن الخيارات الجبائية وتطبيقها بشكل جيد يعود على المؤسسة بالفائدة من خلال التقليل من التكاليف الجبائية.

# الفصل الثاني

# الدراسة الميدانية

**تمهيد الفصل**

في إطار استكمال بحثنا أردنا التأكد من إدراك أهمية الموضوع على المؤسسات التجارية وذلك من خلال إسقاط المعلومات المحصل عليها في الجانب النظري على أرض الواقع من خلال دراستنا هذه الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف على هذه المؤسسات التجارية.

وعليه قسمنا دراستنا إلى مبحثين:

**المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة**

**المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها**

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتناول في هذا المبحث كيفية انجاز الدراسة الميدانية أي توضيح طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، تحديد المتغيرات وكيفية قياسها، طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في الجمع، والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

### المطلب الأول: طريقة الدراسة

يتضمن هذا المطلب الطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة الى طرق جمع البيانات.

#### الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

**أولا: مجتمع الدراسة**

يشمل مجتمع الدراسة مجموعة من مستشارين جبائيين والمحاسبيين المعتمدين ومصلحة الضرائب، بالإضافة إلى بعض المؤسسات، وكذا محافظي الحسابات بمدينة ورقلة، ولصعوبة اجراء دراسة كاملة تم تعيين وتحديد مجتمع الدراسة في ولاية ورقلة قصد الحصول على إجابات موضوعية.

**ثانيا: عينة الدراسة**

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية، بحيث تم توزيع 60 استمارة في ولاية ورقلة، بحيث شملت كل من (مستشارين جبائيين والمحاسبيين المعتمدين ومصلحة الضرائب، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية، ومحافظي حسابات بمدينة ورقلة) كما اعتمدنا في عملية التوزيع الاستمارات طريقة التسليم والاستلام المباشر، وكذلك عن طريق البريد الالكتروني بالإضافة إلى مساعدة بعض زملاء في الأماكن البعيدة.

وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر إبقاء على 48 استمارة من مجموع الاستمارات لتمثيل عينة الدراسة، ثم قمنا بعدها بإقصاء 12 استمارة، استبعدت لنقص الإجابات أو لعدم استلامها والجدول التالي يبين عينة الدراسة.

**جدول رقم (1.2): يوضح عينة الدراسة**

| | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **الاستبيانات الموزعة** | 60 | % 100 |
| **الاستبيانات المفقودة** | 8 | %13.33 |
| **الاستبيانات الملغاة** | 4 | %6.66 |
| **الاستبيانات الصالحة** | 48 | %80 |

**المصدر** :من إعداد الطالب بناء على فرز الاستبيانات

**الشكل رقم 2-1** :يوضح عينة الدراسة

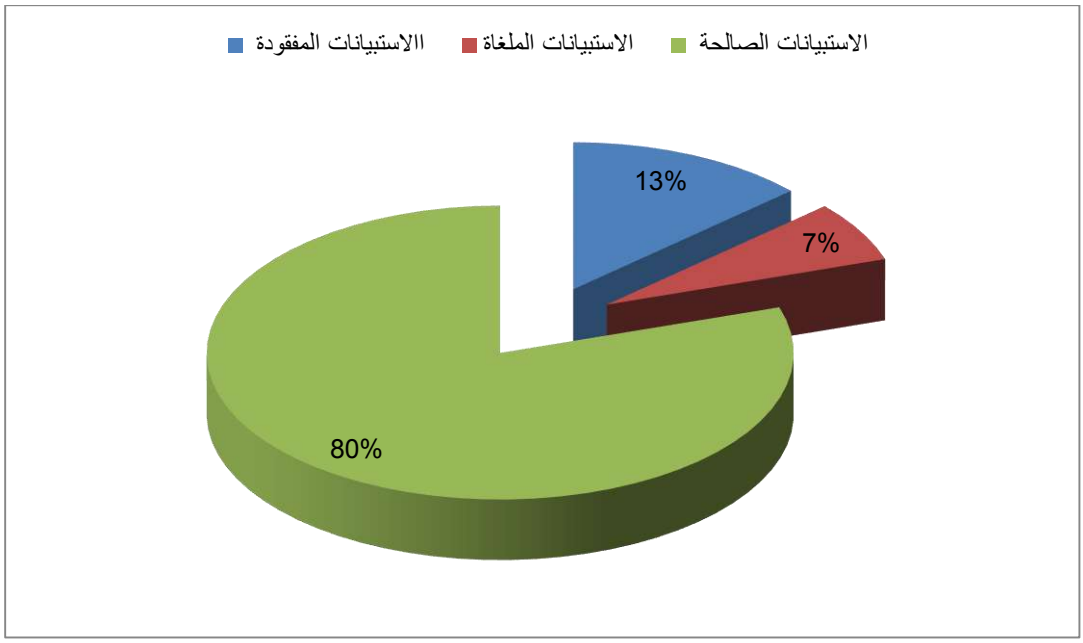


**المصدر**: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج Excel2007

من خلال الجدول رقم(2-1) وشكل سابق يتبين أن عدد الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة بلغت60 استمارة من بينها8 استمارات مفقودة و4 استمارات ملغاة، أمّا الصالحة للدراسة48 وهي حجم العينة المدروسة، حيث بلغت نسبتها .80%

## الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات المستخدمة

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على مصدرين للبيانات أساسين حيث قمنا بجمعها من خلال المصادر الأولية والمصادر الثانوية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وتمثلت فيما يلي:

**1 /البيانات الأولية** :تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني الذي قمنا به حيث تم توزيع استبيان الدراسة على عينة من المحاسبين المعتمدين والمستشرين جبائيا ومصلحة الضرائب وبعض المؤسسات، تجميع المعلومات اللازمة لموضوع بحثنا، تم تفريغها

ومعالجتها عن طريق البرامج الإحصائي SPSSالإصدار25.

**2 /البيانات الثانوية** :تمثلت المصادر الثانوية للدراسة في مجموعة المقالات العلمية والمنشورات والبحوث الجامعية إضافة إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع بحثنا، وبناءا عليها قمنا بتحديد فرضيات دراستنا وتحديد أسئلة الاستبيان بما يناسب ويؤدي إلى الإجابة على فرضيات، وبهدف التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة استعملنا مقياس ليكرت الثلاثي كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم:2-2** مقياس ليكارت الثلاثي

| العبارات | غير موافق | محايد | موافق |
|---|---|---|---|
| الأوزان | 1 | 2 | 3 |

**المصدر** :من إعداد الطالب

## المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة

سنحاول في هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في المعالجة بيانات المجمعة من الاستبيان

### الفرع الأول: الأدوات المستخدمة:

**1/بناء استمارة الاستبيان** :تم تصميم أسئلة الاستبيان بصفة سهلة وبسيطة، حيث تكون هذه الأسئلة سهلة الفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترضين أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، وقد تم إعداد الاستبيان عبر المراحل التالية:

- تجميع المعلومات من الدراسات والبحوث الجامعية السابقة؛
- إعداد مجموعة من الأسئلة المبدئية وبناء استبيان أولى؛
- تعديل الاستبيان الأولى التشاور مع المشرف؛
- عرض الاستبيان للتحكيم على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين؛
- إخراج الاستبيان في شكله النهائي؛
- توزيع الاستبيان على أفراد العينة.

قبل نشر توزيع الاستبيان نهائي قمنا بتوزيع عينة الاستطلاعية التي تكونت من 14 استبيان تم توزيعها على بعض المكاتب ومؤسسات بعد تحكيمه من طرف الأساتذة، وذلك بغية معرفة مدى صدق وثبات الأداة، والتأكد من مصداقية المستجوبين على أسئلة الاستبيان.

**2/ نشر استمارة الاستبيان:** بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

- المقابلة الشخصية :وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها؛
- الاستعانة لغير :تسليم مجموعة من الاستمارات إلى بعض الزملاء والمعارف من أجل توزيعها؛
- لتسليم غير مباشر :وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المؤسسات؛

**3/ هيكل الاستبيان** :تضمنت استمارة الاستبيان ثلاثة وعشرين سؤالا توزعت على ثلاثة محاور رئيسية، ولقد تم صياغة الأسئلة وفقا للأنواع المتعارف عليها ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

- الجزء الأول :يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة (الشهادة، الوظيفة، الخبرة) ؛
- الجزء الثاني: يتناول المحاور المتعلقة بأسئلة الاستبيان؛
- لمحور الأول: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمدى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ويضم 07 أسئلة؛
- المحور الثاني: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسة ويضم 07 أسئلة؛
- المحور الثالث: يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسات القطاع التجارة ويضم 09 أسئلة؛

## 4/ صدق الاستبيان

- **صدق المحكمين** :من أجل التعرف على صدق استبيان دراستنا قمنا بقياسه من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم 3محكمين من أساتذة جامعة قاصدي مرباح–ورقلة كما هو مبين في الملحق (رقم 02)وتم تعديل الاستبيان وفق توجيهات واقتراحات المحكمين قبل إخراجه في صورته النهاية كما هو موضح في الملحق (رقم 01)تم توزيعه على عينة الدراسة.

- قياس ثبات الاستبيان :قمنا باستخدام مقياس ألفا كرونباخ للتعرف على مدى ثبات الاستبيان وفقراته، حيث يأخذ هذا المعامل قيم بين (0–1 ) فكلما كانت قيمة المعامل أقرب للواحد كان هناك ثبات للفقرات.

بعد توزيع الاستبيان على العينة المستهدفة بعد ذلك قمنا بجمعها وترميزها وتفريغها في برنامج Excel2007ثم نقل المعطيات إلى برنامج SPSS 25بغرض المعالجة الإحصائية للبيانات.

**الفرع الثاني: البرامج المستخدمة**

بغرض الحصول على نتائج لدراستنا قمنا بمعالجة بيانات الدراسة جراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها:

- أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على خصائص العينة من خلال التكرارات والنسب المئوية؛
- اختبار ألفا-كرونباخ لمعرفة الثبات بين فقرات الاستبيان؛
- حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من الاستبيان؛
- اختبارAnova.

**المبحث الثاني :عرض وتحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها**

سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا مع تحليل هذه النتائج ومناقشتها.

**المطلب الأول: تحليل محور المتغيرات الديموغرافية**

سنحاول في هذا المطلب أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: الوظيفة، الخبرة، المؤهل العلمي.

**الفرع الأول: توزيع أفرد العينة حسب متغير الشهادة العلمية.**

**الجدول رقم3.2**: توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **ليسانس** | 28 | %58.34 |
| **ماستر** | 9 | % 18.75 |
| **دكتوراه** | 2 | % 4.16 |
| **شهادة أخرى** | 9 | % 18.75 |
| **المجموع** | 48 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناء على مخرجاتSPSS 25

**الشكل رقم2-2** :توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

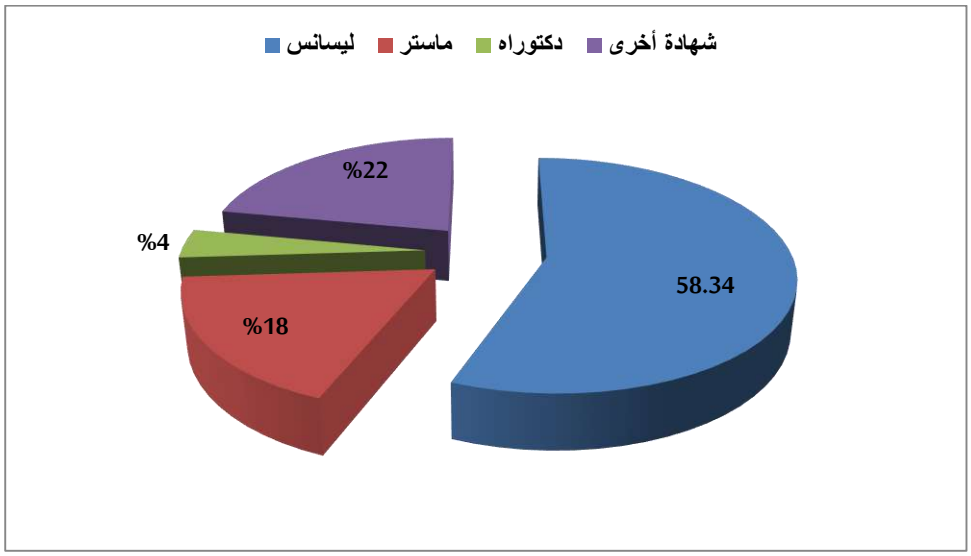


**المصدر**: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج (Excel2007)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن المؤهل العلمي لأفراد العينة في الغالب هو شهادة ليسانس وهي أعلى نسبة تقدر ب 58.34 % ما يعادل28 فرد من إجمالي العينة والتي تليها مباشرة وشهادة أخرى بنسبة 18.75 % ما يعادل 9 فرد من إجمالي العينة ومن ثم شهادة الماستر والتي تقدر نسبتها ب 18.75 % ما يعادل09 فرد من إجمالي العينة ومن ثم مرتبة الاخيرة شهادة دكتوراه بنسبة 4.16 % ما يعادل02 فرد من إجمالي العينة.

**الفرع الثاني: توزيع أفرد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي.**

**الجدول رقم: 4.2** توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

| الوظيفة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **إطار محاسبي** | 24 | %50 |
| **محاسب معتمد** | 9 | %18.75 |
| **مساعد** | 1 | %2.08 |
| **وظيفة أخرى** | 14 | %29.17 |
| **المجموع** | **48** | %**100** |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناء على مخرجات (SPSS25)

**الشكل رقم: 2-3**توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

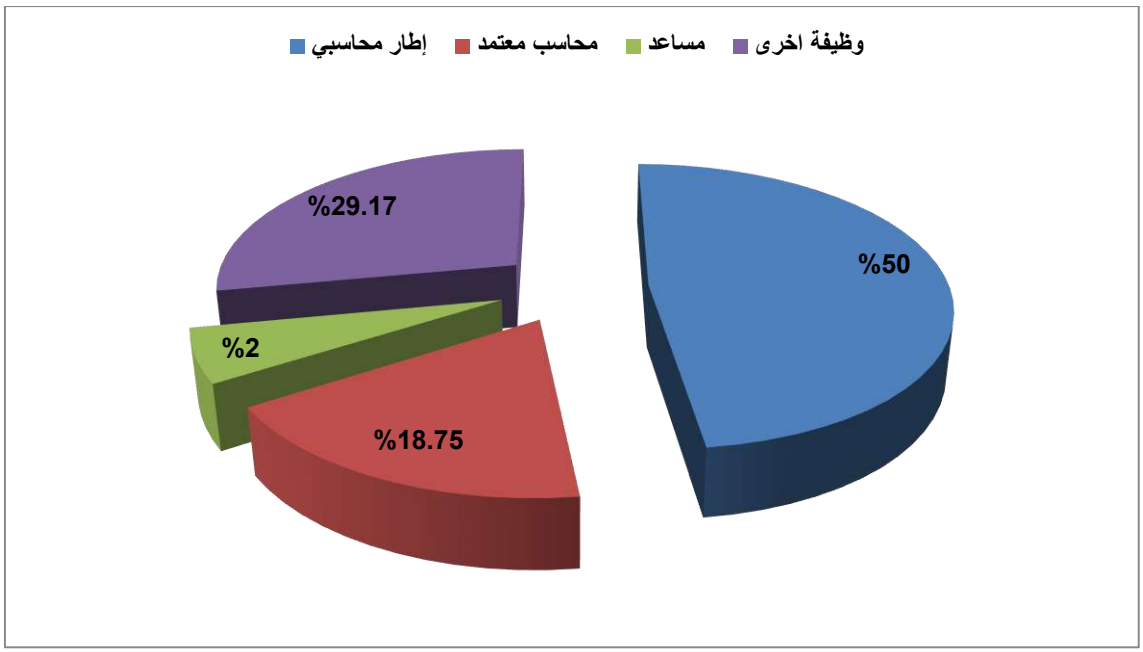


**المصدر**: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج (Excel2007)

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أغلب أفراد عينة المجتمع المدروس هو إطار محاسبي، حيث بلغت بنسبتهم 50% ما يعادل24 فرد من إجمالي العينة، ثم تليه الوظائف الأخرى بنسبة29.17 % ما يعادل 14 فرد من إجمالي العينة، و ثم محاسب معتمد بنسبة 18.75 %ما يعادل09 افرد من إجمالي العينة، والأقل نسبة نجد وظيفة مساعد بنسبة 2.08% ما يعادل فرد واحد من إجمالي العينة.

**الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.**

**الجدول رقم**5.2: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

| الخبرة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| **أقل من 5 سنوات** | 4 | % 8.34 |
| **من 5 إلى 10 سنوات** | 22 | % 45.83 |
| **أكثر من 10 سنوات** | 22 | % 45.83 |
| **المجموع** | **48** | % **100** |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

**الشكل رقم :2-4** توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

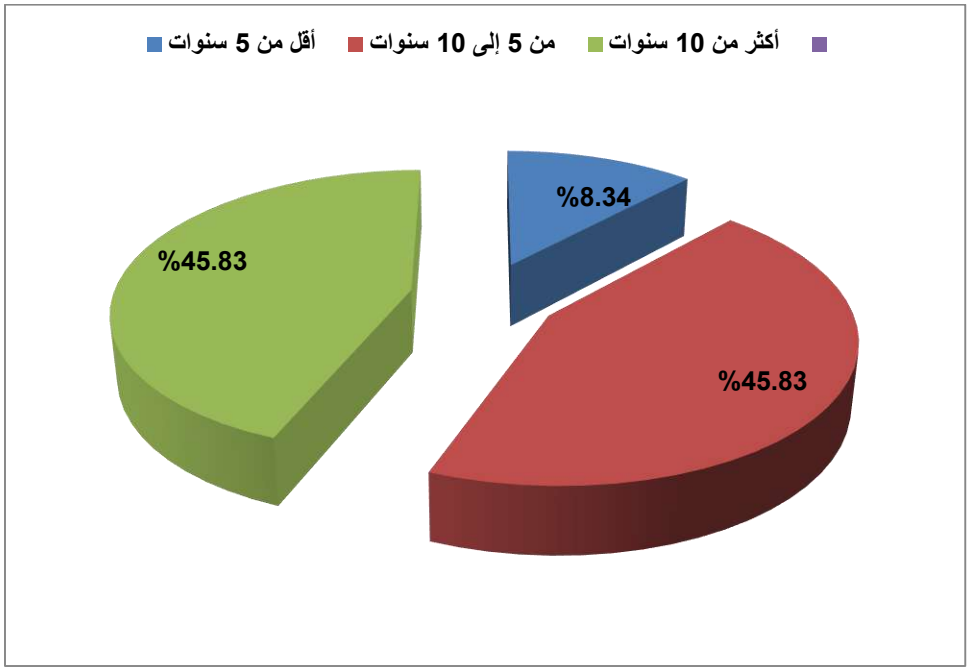


**المصدر**: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج (Excel2007)

من خلال الجدول والشكل سابق رقم يبين لنا توزيع العينة حسب الخبرة المهنية فنلاحظ أن أغلب أفراد العينة يمتلكون خبرة أكثر من 5سنوات وأكثر من 10سنوات كانت متساوية بنسبة 45.83 %ما يعادل22 فرد من إجمالي العينة، بينما نسبة الذين يمتلكون خبرة أقل من 5سنوات هي 8.34 % ما يعادل04 افرد من إجمالي العينة، وحيث تدل نسبة45.83 التي تدل على أن المستجوبين لديهم الخبرة الجيدة في مجال عملهم، وهذا ما يعزز قدرتهم على التعامل مع الاستبيان بشكل موضوعي.

## الفرع الرابع: عرض نتائج المحور الأول

سوف نقوم في هدا الفرع بعرض النتائج المتعلقة بالمحور الثاني الذي يتعلق بالفرضية الأولى التي كانت على الشكل التالي:

- يعتبر التسيير الجبائي أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية؛

### أولا: اختبار مدى ثبات والصدق

**الثبات:**

**الجدول رقم 2-6**: الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الأول

| عدد الفقرات | الفاكرونباخ |
|---|---|
| **7** | 0.691 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

من الجدول نلاحظ أن الفاكرونباخ للمقياس يساوي 0.691 وهو يفوق 0.5 أي ان معامل ثابت وقوي وبالتالي إن المقياس ثابت.

**الصدق:**

**الجدول رقم2-7**: معامل الصدق المتعلق بالمحور الأول

| عدد الفقرات | معامل الصدق |
|---|---|
| **7** | 0.831 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي 0.831 وهو معامل صدق قوي مما يدل كل أن المقياس صادق.

**ثانيا: مجال الترجيح:**

حساب المتوسط الحسابي المرجح: (الوزن الأكبر – الوزن الأصغر)/ عدد البدائل = ( 3-1)/3 = 3/2 = 0.66

**جدول رقم2-8** : يوضح معاير تحديد الاتجاه الترجيح المتعلق بالمحور الأول

| درجة المقياس | المجال |
|---|---|
| **غير موافق** | من 1 إلى 1.66 |
| **محايد** | من 1.67 إلى 2.33 |
| **موافق** | من 2.34 إلى 3 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

**ثالثا: تحليل مدى فعالية وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**

**الجدول رقم 2-9** :مدى فعالية وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

| الرقم | العبارات | موافق | | محايد | | غير موافق | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | | | |
| **01** | تقوم المؤسسة بدراسة الخيارات الضريبة الممنوحة في قطاع نشاطها | 29 | 60.4 | 9 | 18.8 | 10 | 20.8 | 2.40 | 0.818 | موافق |
| **02** | يوجد إجراءات واضحة في المؤسسات تعمل على تسهيل عمل المكلف بمتابعة الضرائب | 35 | 72.9 | 8 | 16.7 | 5 | 10.4 | 2.63 | 0.672 | موافق |
| **03** | يقتصر التسيير الجبائي في المؤسسات على سلامة وإعداد التصريحات الجبائية | 28 | 58.3 | 7 | 14.6 | 13 | 27.1 | 2.31 | 0.879 | محايد |
| **04** | يهدف التسيير الجبائي إلى تقليل المخاطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية | 36 | 75 | 6 | 12.5 | 6 | 12.5 | 2.63 | 0.703 | موافق |
| **05** | تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي يكون من خلال التأثير على خزينة المؤسسة | 21 | 43.8 | 16 | 33.3 | 11 | 22.9 | 2.21 | 0.798 | محايد |
| **06** | تأخذ المؤسسة الاقتصادية بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية | 32 | 66.7 | 9 | 18.8 | 7 | 14.6 | 2.52 | 743 | موافق |
| **07** | تحقق المؤسسة بعض الوافرات (تقليل تكاليف) المالية من خلال التأطير الفعال عملية الإخضاع الضريبي | 34 | 70.8 | 5 | 10.4 | 9 | 18.8 | 2.52 | 0.799 | موافق |
| **تكتسي فعالية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة** | | | | | | | | **2.244** | 0.3592 | **موافق** |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

**التحليل:**

**الفقرة الأولى: تقوم المؤسسة بدراسة الخيارات الضريبة الممنوحة في قطاع نشاطها**

أوضحت هذه الفقرة نسبة 60% موافقون ما يعادل 29 فرد من العينة، ثم تليها نسبة 20 % غير موافقين ما يعادل 10ا فرد من العينة، وفي اخير18.8 % محايدين ما يعادل 9 أ فرد من العينة، بمتوسط حسابي قدره2.40، وبانحراف معياري 0.818، باتجاه العينة موافق.

**الفقرة الثانية: يوجد إجراءات واضحة في المؤسسات تعمل على تسهيل عمل المكلف بمتابعة الضرائب**

بالنسبة لهذه العبارة نلاحظ أن نسبة 72.9 % موافقون ما يعادل 35 فرد من العينة وتليها مباشرة 16.7 % ما يعادل 8 أفرد من العينة محايدين ومن ثم 10.4 % ما يعادل 5 أ فرد من العينة وعليه فان متوسط حسابي 2.36 وبانحراف معياري 0.672، باتجاه موافق.

**الفقرة الثالثة: يقتصر التسيير الجبائي في المؤسسات على سلامة وإعداد التصريحات الجبائية**

لقد تحصلت عبارة على الموافقة بنسبة 58.3% ما يعادل 28 فرد من العينة، وتليها بسبة 27% ما يعادل 12 شخص غير موافقون، وفي اخير نسبة 14.6%ما يعادل 13 فرد من العينة محايد، حيث بلغ متوسط حسابي قدره 2.31 وبانحراف معياري 0.879، باتجاه العينة محايد.

**الفقرة الرابعة: يهدف التسيير الجبائي إلى تقليل المخاطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**

كانت نسبة الموافقة على عبارة 75 % ما يعادل 36 فرد من العينة وبعدها نسبة 12.5% ما يعادل 6 أفرد من العينة محايدون وغير موافقون، حيث بلغ متوسط حسابي 2.63وانحراف معياري 0.703، باتجاه العينة موافق.

**الفقرة الخامسة: تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي يكون من خلال التأثير على خزينة المؤسسة**

نلاحظ ان أكثر من43.8% موافق ما يعادل 21 فرد من العينة، وتليها مباشرة 33.3% ما يعادل 16 فرد من العينة محايد، وفي اخير نسبة 22.9 %ما يعادل 11 فرد من العينة غير موافق، حيث بلغ متوسط حسابي قدره 2.21 وبانحراف معياري 0.798، باتجاه محايد.

**الفقرة السادسة: تأخذ المؤسسة الاقتصادية بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية**

من جدول نلاحظ ان أكثر نسبة 66.7% موافقون ما يعادل 32 شخص، وتليها نسبة 18.8 %ما يعدل 9 ا فرد من العينة محايدين، وفي اخير نسبة 14.6 %ما يعادل 7 ا فرد من العينة غير موافقين، حيث بلغ متوسط الحسابي للفقرة يساوي الى 2.52 بانحراف معياري 0.743 باتجاه موافق.

**الفقرة السابعة: تحقق المؤسسة بعض الوافرات (تقليل تكاليف) المالية من خلال التطاير الفعال عملية الإخضاع الضريبي**

من جدول نلاحظ ان أكثر نسبة 70.8 % موافقون ما يعادل 34 فرد من العينة، وتليها نسبة 18.4 %ما يعادل 9 ا فرد من العينة غير موافقين، واخير نسبة 10.4 %ما يعادل 5 فرد من العينة، حيث بلغ متوسط الحسابي للفقرة إلى 2.52 بإنحراف معياري 0.799 باتجاه موافق.

## الفرع الخامس: عرض نتائج المحور الثاني

سوف نقوم في هدا الفرع بعرض النتائج المتعلقة بالمحور الثالث الذي يتعلق بالفرضية الثانية التي كانت على الشكل التالي:

- يسعى التسيير الجبائي الى الحد من مخاطر الجبائية؛

### أولا: اختبار مدى ثبات والصدق

**الثبات:** **الجدول رقم 2–10**: الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الثاني

| عدد الفقرات | الفاكرونباخ |
|---|---|
| **7** | 0.720 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

من الجدول نلاحظ أن الفاكرونباخ للمقياس يساوي 0.720 وهو يفوق 0.5 أي أن معامل ثابت وقوي وبالتالي إن المقياس ثابت.

**الصدق:** **الجدول رقم2–11**: معامل الصدق المتعلق بالمحور الثاني

| عدد الفقرات | معامل الصدق |
|---|---|
| **7** | 0.848 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي 0.848 وهو معامل صدق قوي مما يدل كل أن المقياس صادق.

**ثانيا: تحليل مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسة**

**الجدول رقم2-12**: مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسة

| الرقم | العبارات | موافق | | محايد | | غير موافق | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | | | |
| **01** | تتميز وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة بقسم خاص مستقل عن مصلحة المحاسبة والمالية | 17 | 35.4 | 11 | 22.9 | 20 | 41.7 | 1.94 | 0.885 | محايد |
| **02** | المؤسسة على دراية كافية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الضريبي مما يتطلب تحقيق شروط الاستفادة من تلك الامتيازات | 31 | 64.6 | 12 | 25 | 5 | 10.4 | 2.54 | 0.683 | موافق |
| **03** | لا تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مرتبطة باختلالات التنظيم الجبائي | 30 | 62.6 | 10 | 20.8 | 8 | 16.7 | 2.46 | 0.771 | موافق |
| **04** | لا تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مرتبطة بالتقصير عند احترام الإجراءات الجبائية | 31 | 64.6 | 11 | 22.9 | 6 | 12.5 | 2.52 | 0.714 | موافق |
| **05** | تسعى المؤسسة إلى استخدام نتائج المراجعة الجبائية في تحسين الانتظام الضريبي | 35 | 72.9 | 9 | 18.8 | 4 | 8.3 | 2.65 | 0.635 | موافق |
| **06** | تسعى المؤسسة إلى استخدام النتائج المراجعة الجبائية في تعديل إجراءات التسيير الجبائي | 29 | 60.4 | 14 | 29.2 | 5 | 10.4 | 2.50 | 0.684 | موافق |
| **07** | تسعى المؤسسة إلى تقييم درجة انعكاس نتائج الرقابة الجبائية على خزينتها | 31 | 64.6 | 13 | 27.1 | 4 | 8.3 | 2.56 | 0.649 | موافق |
| **تساهم وظيفة التسيير الجبائي في الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية** | | | | | | | | 2.45 | 0.316 | **موافق** |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

**الفقرة الأولى: تتميز وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة بقسم خاص مستقل عن مصلحة المحاسبة والمالية**

أوضحت هذه الفقرة نسبة 41% محايدين ما يعادل 20 فرد من العينة، ثم تليها نسبة 35.04 % موافقين ما يعادل 17 فرد من العينة، وفي الأخير22.9% محايدين ما يعادل 11 فرد من العينة، بمتوسط حسابي قدره1.94، وبانحراف معياري 0.885، باتجاه العينة محايد. .

**الفقرة الثانية: المؤسسة على دراية كافية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الضريبي مما يتطلب تحقيق شروط الاستفادة من تلك الامتيازات**

النسبة لهذه العبارة نلاحظ أن نسبة 64.6 % موافقون ما يعادل31 فرد من العينة، وتليها مباشرة 25 % ما يعادل 12 فرد من العينة محايدين ومن ثم 10.4 % ما يعادل 5 افرد من العينة وعليه فان متوسط حسابي 2.54 وبانحراف معياري 0.683، باتجاه العينة موافق.

**الفقرة الثالثة: لا تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مرتبطة باختلالات التنظيم الجبائي**

لقد تحصلت عبارة على الموافقة بنسبة 62.6% ما يعادل 30 فرد من العينة، وتليها بسبة 20.8% ما يعادل 8 فرد من العينة محايدين، وفي أخير نسبة 16.7%ما يعادل 8 فرد من العينة غير موافقين، حيث بلغ متوسط حسابي قدره 2.46 وبانحراف معياري 0.771، باتجاه العينة موافق.

**الفقرة الرابعة: لا تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مرتبطة بالتقصير عند احترام الإجراءات الجبائية**

كانت نسبة الموافقة على عبارة 64.6 % ما يعادل 31 فرد من العينة وبعدها نسبة 22.9% ما يعادل 11 فرد من العينة محايدون وفي أخير نسبة 12.5 ما يعادل 6 افرد من العينة وغير موافقون، حيث بلغ متوسط حسابي 2.52وانحراف معياري 0.714، باتجاه العينة موافق.

**الفقرة الخامسة: تسعى المؤسسة إلى استخدام نتائج المراجعة الجبائية في تحسين الانتظام الضريبي**

نلاحظ أن أكثر من72.9% موافق ما يعادل 35 فرد من العينة، وتليها مباشرة 18.8% ما يعادل 9 فرد من العينة محايد، وفي أخير نسبة 8.3%ما يعادل 4 افرد من العينة غير موافق، حيث بلغ متوسط حسابي قدره 2.65 وبانحراف معياري 0.635، باتجاه العينة موافق.

**الفقرة السادسة: تسعى المؤسسة إلى استخدام النتائج المراجعة الجبائية في تعديل إجراءات التسيير الجبائي**

من جدول نلاحظ أن أكثر نسبة 60.4% موافقون ما يعادل 29 فرد من العينة، وتليها نسبة 29.2 %ما يعدل 14 فرد من العينة محايدين، وفي أخير نسبة 10.4 %ما يعادل 5 افرد من العينة غير موافقين، حيث بلغ متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.50 وانحراف معياري 0.684 باتجاه العينة موافق.

**الفقرة السابعة: تسعى المؤسسة إلى تقييم درجة انعكاس نتائج الرقابة الجبائية على خزينتها**

من جدول نلاحظ أن أكثر نسبة 64.6% موافقون ما يعادل 31 فرد من العينة، وتليها نسبة 27.1 %ما يعادل 13 فرد من العينة محايد، وأخير نسبة8.3 %ما يعادل 4 افرد من العينة، حيث بلغ متوسط الحسابي للفقرة إلى 2.56 بانحراف معياري 0.649 باتجاه العينة موافق.

مما سبق ذكره يتضح أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة التي تخص مساهم التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسة بلغ 2.452 والذي يقع ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكارات الثلاثي التي تعبر عن الموافقة وانحراف معياري 0.316.

**الفرع السادس: عرض نتائج المحور الثالث**

سوف نقوم في هذا الفرع بعرض النتائج المتعلقة بالمحور الرابع الذي يتعلق بالفرضية الثالثة التي كانت على الشكل التالي:

- تسعى المؤسسات التجارية إلى الحد من المخاطر الجبائية

**أولا: اختبار مدى ثبات والصدق**

**الثبات:** **الجدول رقم 2-13** : الفاكرونباخ المتعلق بالمحور الثالث

| عدد الفقرات | الفاكرونباخ |
|---|---|
| **9** | 0.715 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

من الجدول نلاحظ أن الفاكرونباخ للمقياس يساوي 0.650 وهو يفوق 0.5 أي أن معامل ثابت وقوي وبالتالي إن المقياس ثابت.

**الصدق:**

**الجدول رقم2-14**: معامل الصدق المتعلق بالمحور الثالث

| عدد الفقرات | معامل الصدق |
|---|---|
| **79** | 0.848 |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الصدق للمقياس يساوي 0.848 وهو معامل صدق قوي مما يدل كل أن المقياس صادق.

**الجدول رقم2-15**: مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسات القطاع التجارة

| الرقم | العبارات | موافق | | محايد | | غير موافق | | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | | | |
| **01** | يتميز النظام الجبائي المطبق في قطاع التجاري عن الأنظمة الجبائية المطبق في القطاعات الأخرى | 26 | 54.2 | 11 | 22.9 | 11 | 22.9 | 2.31 | 0.829 | محايد |
| **02** | تمارس المؤسسات التجارية التسيير الجبائي بطرق غير تسييري وغير مدروسة | 11 | 22.9 | 14 | 29.2 | 23 | 47.9 | 1.75 | 0.812 | محايد |
| **03** | يوجد دمج وظيفة التسيير الجبائي في أنظمة تسيير المؤسسة التجارية | 24 | 50 | 12 | 25 | 12 | 25 | 2.25 | 0.838 | محايد |
| **04** | تسعى معظم المؤسسات القطاع التجاري إلى تفضيل الخضوع للنظام الجزافي لتسهيل الإخضاع الضريبي | 40 | 83.3 | 5 | 10.4 | 3 | 6.3 | 2.77 | 0.555 | موافق |
| **05** | يبرز تطبيق النظام الجزافي اختلالات مهمة في التسيير الجبائي في مؤسسات القطاع التجاري | 24 | 50 | 17 | 35.4 | 7 | 14.6 | 2.35 | 0.729 | موافق |
| **06** | يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجاري على غرار المؤسسات القطاعات الأخرى | 26 | 54.2 | 11 | 22.9 | 11 | 22.9 | 2.31 | 0.829 | محايد |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **07** | تسعى المؤسسات إلى الاستفادة من التخفيضات الممنوحة للقطاع التجاري عند الخضوع لرسم على النشاط المهني | 37 | 77.1 | 8 | 16.7 | 3 | 6.3 | 2.71 | 0.582 | موافق |
| **08** | تقوم المؤسسة بإيداع تصريح سنوي للعملاء | 36 | 75 | 5 | 10.4 | 7 | 14.6 | 2.6 | 0.736 | موافق |
| **09** | توجد تباينات فيما يخص احترام المؤسسة للآجال المحددة قانونية في ايدع التصريحات السنوية والشهرية | 44 | 71.7 | 2 | 4.2 | 2 | 4.2 | 2.88 | 0.444 | موافق |
| **تعتبر وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية** | | | | | | | | 2.43 | 0.315 | **موافق** |

**المصدر**: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss 25

**الفقرة الأولى: يتميز النظام الجبائي المطبق في قطاع التجاري عن الأنظمة الجبائية المطبق في القطاعات الأخرى**

أوضحت هذه الفقرة نسبة 54.2% موافقين ما يعادل 26 فرد من العينة، ثم تليها نسبة 22.9 % بالتساوي على محايدين وغير موافقين ما يعادل 11 فرد من العينة، بمتوسط حسابي قدره2.31، وبانحراف معياري 0.829، باتجاه العينة محايد.

**الفقرة الثانية: تمارس المؤسسات التجارية التسيير الجبائي بطرق غير تسييري وغير مدروسة**

النسبة لهذه العبارة نلاحظ أن نسبة 47.9% غير موافقين ما يعادل23 فرد من العينة، وتليها مباشرة 29.2 % ما يعادل 14 فرد من العينة محايدين، ومن ثم 22.9 % ما يعادل 11 فرد من العينة، وعليه فان متوسط حسابي 1.75 وبانحراف معياري 0.812 باتجاه العينة محايد.

**الفقرة الثالثة: يوجد دمج وظيفة التسيير الجبائي في أنظمة تسيير المؤسسة التجارية**

لقد تحصلت عبارة على الموافقة بنسبة 50% ما يعادل 24 فرد من العينة، وتليها بسبة 25% بالتساوي على محايدين وغير موافقين ما يعادل 12 فرد من العينة، حيث بلغ متوسط حسابي قدره 2.25 وبانحراف معياري 0.838، باتجاه العينة محايد.

**الفقرة الرابعة: تسعى معظم المؤسسات القطاع التجاري إلى تفضيل الخضوع للنظام الجزافي لتسهيل الإخضاع الضريبي**

كانت نسبة الموافقة على عبارة 83.3 % ما يعادل 40 فرد من العينة وبعدها نسبة 10.4% ما يعادل 5 فرد من العينة محايدون وفي أخير نسبة 6.3 ما يعادل 3 فرد من العينة وغير موافقون، حيث بلغ متوسط حسابي 2.77وانحراف معياري 0.555، باتجاه العينة موافق.

**الفقرة الخامسة: يبرز تطبيق النظام الجزافي اختلالات مهمة في التسيير الجبائي في مؤسسات القطاع التجاري**

نلاحظ أن أكثر من 50% موافق ما يعادل 24 فرد من العينة، وتليها مباشرة 35.4% ما يعادل 17 فرد من العينة محايد، وفي أخير نسبة 14.6%ما يعادل 7 فرد من العينة غير موافق، حيث بلغ متوسط حسابي قدره 2.35 وبانحراف معياري 0.729، باتجاه العينة موافق.

**الفقرة السادسة: يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجاري على غرار المؤسسات القطاعات الأخرى**

من جدول نلاحظ أن أكثر نسبة 54.2% موافقون ما يعادل 26 فرد من العينة، بينما كانت نسبة 22.9 % متساوية ما يعدل 11 فرد من العينة محايدين وغير موافقين، حيث بلغ متوسط الحسابي للفقرة يساوي إلى 2.31 وانحراف معياري 0.829 باتجاه العينة محايد.

**الفقرة السابعة: تسعى المؤسسات إلى الاستفادة من التخفيضات الممنوحة للقطاع التجاري عند الخضوع لرسم على النشاط المهني**

من جدول نلاحظ أن أكثر نسبة 77.1% موافقون ما يعادل 37 فرد من العينة، وتليها نسبة 16.7 %ما يعادل 13 فرد من العينة محايد، وأخير نسبة6.3%ما يعادل 3 افراد من العينة، حيث بلغ متوسط الحسابي للفقرة إلى 2.71 بانحراف معياري 0.582 باتجاه العينة موافق.

**الفقرة الثامنة: تقوم المؤسسة بإيداع تصريح سنوي للعملاء**

من جدول نلاحظ أن أكثر نسبة 75% موافقون ما يعادل 36 شخص، وتليها نسبة 14.6 %ما يعادل 7 افراد من العينة محايد، وأخير نسبة 10.4%ما يعادل 5 أفراد من العينة، حيث بلغ متوسط الحسابي للفقرة إلى 2.60 بانحراف معياري 0.736 باتجاه العينة موافق

**الفقرة التاسعة: توجد تباينات فيما يخص احترام المؤسسة للآجال المحددة قانونية في ايدع التصريحات السنوية والشهرية**

من جدول نلاحظ أن أكثر نسبة 71.7% موافقون ما يعادل 44 شخص، وكانت نسبة 4.2 % متساوية بين محايدين وغير موافقين يعادل فردين لكل منهما، حيث بلغ متوسط الحسابي للفقرة إلى 2.88 بانحراف معياري 0.444 باتجاه العينة موافق.

مما سبق ذكره يتضح أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة التي تخص توافق مساهم التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسات القطاع التجارة بلغت 2.437 والذي يندرج ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكارات الثلاثي التي تعبر عن الإجابة له الأهمية، بانحراف معياري0.315.

**المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة**

في هذا المطلب سوف نحاول تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشة محاور الاستبيان

**الفرع الأول: مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الأول**

**العبارة الأولى:** بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة موافقين على ان المؤسسة تقوم بدراسة خيارات الإخضاع الضريبة الممنوحة في قطاع نشاطها، وهذا ما يدل على وجود الخيارات الجبائية متاحة لنشاطها تعمل على تسهيل اختيار نظام الإخضاع المناسب لها وعلى ذألك يمكن تقليل أكبر عدد ممكن من التكاليف الاضافية.

**العبارة الثانية:** من خلال النتائج المتحصل من خلال التحليل الإحصائية عليها نجد أن النسبة الكبيرة من أفراد العينة موافقين على أن توجد إجراءات واضحة في المؤسسات تعمل على تسهيل وظيفة التسيير الجبائي، حيت يأكد ان أهمية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية من أحد الوسائل الإدارية المتبعة من اجل لتخفيض الخطر الجبائي الممكن الوقوع فيه.

**العبارة الثالثة:** ان النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية من قبل عينة الدراسة تشير بالاتجاه محايد أي أن وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات تقتصر على سلامة وإعداد التصريحات الجبائية، وهذا ما يعكس واقع وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تنحصر فيها اهتمامات المسير الجبائي في سلامة وإعداد التصريحات الجبائية.

**العبارة رابعة:** بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم افراد عينة الدارسة موافقون، على أن التسيير الجبائي يهدف إلى تقليل المخاطر الإخضاع الضريبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تنحصر فيها اهتمامات المسير الجبائي في الحد من خطر الجبائي.

**العبارة خامسة:** ان النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية من قبل عينة الدراسة تشير بالاتجاه محايد أي ليس بالخصوص أن يأثر التسيير الجبائي على الأداء المالي يكون من خلال التأثير على خزينة المؤسسة، وهذا ما يعود على وظيفة التسيير الجبائي في تحكيم الوضعية المالية للمؤسسة.

**العبارة سادسة:** بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة موافقين على يأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي في المؤسسة الاقتصادية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وذالك يعود على الامتيازات الجباية الممنوحة من طرف التشريعات الجبائية.

**العبارة سابعة:** من خلال النتائج المتحصل من خلال التحليل الإحصائية عليها نجد أن النسبة الكبيرة من أفراد العينة موافقين على أن المؤسسة تحقق بعض الوافرات (تقليل تكاليف) المالية من خلال التأطير الفعال لعملية الإخضاع الضريبي، من خلال العمل المسير الجبائي على اختيار سبل القانونية التي تساعد المؤسسة في تقليل العبء الضريبي التي تعتمد على اختيار النظام الجبائي الملائم.

**الفرع الثاني: مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الثاني**

**العبارة أولى**: ان النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية من قبل عينة الدراسة تشير بالاتجاه محايد لهذه الفقرة تتميز وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة بقسم خاص مستقل عن مصلحة المحاسبة والمالية، وهدا ما يدل على أن لوظيفة تسيير الجبائي اهمية بالغة مما ادى بعض المؤسسات الى فصلها عن مصلحة المحاسبة والمالية.

**العبارة ثانية**: بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة موافقين على ان المؤسسة على دراية كافية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الضريبي مما يتطلب تحقيق شروط الاستفادة من تلك الامتيازات وهدا مايدل على ان اغلب المسيرين الجبائيين ذات كفاءة عالية ودراية بالقوانين والتشريعات التي تمكن المؤسسة الاستفادة من هده الامتيازات.

**العبارة ثالثة**: في هذه الفقرة وبناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدارسة موافقين اي لا تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مرتبطة باختلالات التنظيم الجبائي وهدا ما يدل على فاعلية التنظيم الجبائي المعمول به.

**العبارة رابعة**: بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدراسة موافقين على ان لا تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مرتبطة بالتقصير عند احترام الإجراءات الجبائية وهدا ما يدل على ان المؤسسة تقوم التصريحات والالتزامات الجبائية خالية من الغش التدليس.

**العبارة خامسة**: في هذه الفقرة وبناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدارسة موافقين أي أن المؤسسة تسعى إلى استخدام نتائج المراجعة الجبائية في تحسين الانتظام الضريبي وهذا يدل على سعي المؤسسات الى تحسين النظام الجبائي.

**العبارة سادسة**: بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدراسة موافقين على سعى المؤسسة إلى استخدام النتائج المراجعة الجبائية في تعديل إجراءات التسيير الجبائي أي تساعد المراجعة الجبائية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة من أجل إجراءات وضبط تقليل الوقوع في المخاطر الجبائية.

**العبارة سابعة**: في هذه الفقرة وبناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدارسة موافقين أي أن تسعى المؤسسة إلى تقييم درجة انعكاس نتائج الرقابة الجبائية على خزينتها وهذا مايدل عليها بالحرص الدائم على تقيم الانظمة الجبائية من خلال توجهات المقدمة لها.

## الفرع الثالث: مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الثالث

**العبارة الاولى**: ان النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية من قبل عينة الدراسة تشير بالاتجاه محايد لهذه الفقرة يتميز النظام الجبائي المطبق في قطاع التجاري عن الأنظمة الجبائية المطبق في القطاعات الأخرى وهدا ما يدل على ان النظام الضريبي

المطبق في قطاع التجاري يتميز عن الأنظمة الضريبية المطبقة في القطاعات الأخرى، من خلال اختيار النظام المطبق والاستفادة من الامتيازات والتخفيضات الممنوحة.

**العبارة ثانية:** ان النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية من قبل عينة الدراسة تشير بالاتجاه محايد لهذه الفقرة تمارس المؤسسات التجارية التسيير الجبائي بطرق غير تسييري وغير مدروسة، وهذا ما يدل على حرص المؤسسات القطاع التجاري بتنظيم وظيفة التسيير الجبائي في معاملاتها ومع ادارة الضرائب.

**العبارة ثالثة:** ان النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية من قبل عينة الدراسة تشير بالاتجاه محايد لهذه الفقرة يوجد دمج وظيفة التسيير الجبائي في أنظمة تسيير المؤسسة التجارية، وهذا ما يدل على أن واقع مؤسسات قطاع التجاري لم تعطي اهتماما بدمج وظيفة التسيير الجبائي مع باقي الوظائف الاخرى.

**العبارة رابعة:** بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدراسة موافقين على ان سعى معظم المؤسسات القطاع التجاري إلى تفضيل الخضوع للنظام الجزافي لتسهيل الإخضاع الضريبي، وهذا ما يدل على منح خيارات الجبائية التي تساعدها بتعظيم المكاسب وتقليل التكاليف وعلى تحقيق الأمن الجبائي.

**العبارة خامسة:** بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدراسة موافقين على ان يبرز تطبيق النظام الجزافي اختلالات مهمة في التسيير الجبائي في مؤسسات القطاع التجاري، وهذا ما يدل على عدم تأثير تطبيق النظام الجزافي على وظيفة التسيير الجبائي في مؤسسات قطاع التجاري.

**العبارة سادسة:** ان النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية من قبل عينة الدراسة تشير بالاتجاه محايد لهذه الفقرة يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجاري على غرار المؤسسات القطاعات الأخرى، كما يمكن أن نفسر هذا التحفظ لعدم تميز قطاع التجاري عن القطاعات الأخرى من الناحية الجبائية.

**العبارة سابعة:** على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدراسة موافقين على سعى المؤسسات إلى الاستفادة من التخفيضات الممنوحة للقطاع التجاري عند الخضوع لرسم على النشاط المهني، وهذا م يديل على حرص المؤسسات في اطلاع على تغيرات في التشريعات الجباية لتخفيض أكبر حد من تكاليف الجبائية.

**العبارة الثامنة:** على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدراسة موافقين على ان المؤسسة تقوم بإيداع تصريح سنوي للعملاء وهذا ما يدل على التزام المؤسسات التجارية في معاملاتها عن طريق الفوترة لحمايتها من اخطار الجبائية والاستفادة منها.

**العبارة التاسعة:** على النتائج المتحصل عليها من خلال التحاليل الإحصائية نجد أن معظم أفراد العينة الدراسة موافقين على ان توجد تباينات فيما يخص احترام المؤسسة للآجال المحددة قانونية في ايدع التصريحات السنوية والشهرية، وهذا ما يثبت حرص

المؤسسات التجارية على الالتزام بالتصريحات في وقتها وحسن علاقتها مع مصلحة الضرائب مما يعود عليها من تخفيض التكاليف الناتجة عن غرامات التأخير.

## المطلب الثالث: اختبار وتحليل الفرضيات

في هذا المطلب سوف نحاول عرض نتائج وتحليل النتائج من خلال تحليل التباين الأحادي، إضافة إلى ربط النتائج بالفرضيات.

### الفرع الأول: نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVAتبعا لمتغير الخبرة

**الجدول رقم16.2**: نتائج تحليل التباين الأحادي

| نوع الفرضية المقبولة | قيمة الدلالة الإحصائيةSig | مستوى الدلالة الإحصائيةA | البيان |
|---|---|---|---|
| H0الفرضية الصفرية | 0.846 | 0.05 | **الفرضية الأولى** |
| H0الفرضية الصفرية | 0.453 | 0.05 | **الفرضية الثانية** |
| H0الفرضية الصفرية | 0.635 | 0.05 | **الفرضية الثالثة** |

**المصدر** :من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتSpss

نلاحظ من خلال الجدول 16-2أن قيمة الدلالة الاحصائية Sigللفرضيات أكبر من مستوى الدلالة aلها، ولهذا تم قبول الفرضية الصفرية بالنسبة للفرضيات الثلاث.

### الفرع الثاني: تحليل التباين الأحادي ANOVAحسب متغير الخبرة

**أولا: الفرضية الأولى** :تكتسي فعالية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة.

نقوم بتقسيم الفرضية إلى جزئيين:

H0 :**الفرضية الصفرية**: أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة حول فعالية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة.

H1 :**الفرضية البديلة**: أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة حول فعالية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة.

من خلال الجدول رقم 12-2نلاحظ أنه في الفرضية الأولى قيمة الدلالة الإحصائية **Sig** هي 0.846 هي أكبر من مستوى الدلالة، a=0.05 ومنه قبول الفرضية الصفرية وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة فعالية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة .

**ثانيا: الفرضية الثانية:** تساهم وظيفة التسيير الجبائي في الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

نقوم بتقسيم الفرضية إلى جزئيين:

H0 :**الفرضية الصفرية** :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة حول وظيفة التسيير الجبائي في تساهم الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية .

H1 :**الفرضية البديلة** :توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة حول وظيفة التسيير الجبائي في تساهم الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.

من خلال الجدول رقم 12-2نلاحظ أنه في الفرضية الثانية قيمة الدلالة الإحصائية **Sig**هي 0.453وهي أكبر من مستوى الدلالة، a=0.05 ومنه قبول الفرضية الصفرية وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة حول وظيفة التسيير الجبائي في تساهم الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية .

**ثالثا: الفرضية الثالثة:** تعتبر وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية.

نقوم بتقسيم الفرضية إلى جزئيين:

H0 : **الفرضية الصفرية** :لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة حول وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية.

H1 :**الفرضية البديلة** :توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة حول وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية.

من خلال الجدول 12-2نلاحظ أنه في الفرضية الثالثة قيمة الدلالة الإحصائية **Sig**هي 0.635 وهي أكبر من مستوى الدلالة، a=0.05 ومنه قبول الفرضية الصفرية وهي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الخبرة في وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية.

**الفرع الثالث: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات على أساس المتوسط الحسابي العام**

**أولا: الفرضية الأولى**

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم 9-2المتعلق بالفرضية الأولى والتي هي تكتسي فعالية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة ، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للمحور هو 2.24والانحراف المعياري هو 0.35وهذا ما يدل على تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي، ما يعني أن نسبة كبيرة من أفراد العينة هم موافقين على هذه الفرضية وهذا ما يثبت صحتها، أي فعالية وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية هي الوظيفة الأساسية التي يم من خلالها نجاح المؤسسة ، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها نجد أن أهم أهدف التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

**ثانيا: الفرضية الثانية**

من الجدول رقم 10-2الذي تطرقنا فيه إلى أن وظيفة التسيير الجبائي تساهم في الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام قد بلغ 2.45والإنحراف المعياري 0.31وهذا ما يدل على تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي، ومنه نستنتج صحة الفردية كون أن النسبة الكبير من عينة مجتمع الدراسة هم موافقين عليها، أي أن المؤسسة تسعى إلى استخدام نتائج المراجعة الجبائية في تحسين الانتظام الضريبي.

**ثالثا: الفرضية ثالثة**

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم 9-2المتعلق بالفرضية ثالثة والتي هي تعتبر وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية ، نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للمحور هو 2.24والانحراف المعياري هو 0.35وهذا ما يدل على تمركز الإجابات حول المتوسط الحسابي، ما يعني أن نسبة كبيرة من أفراد العينة هم موافقين على هذه الفرضية وهذا ما يثبت صحتها، أي التسيير الجبائي يساهم في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسات القطاع التجارة هي يساعد في اتخاذ القرار التي من خلاله نجاح المؤسسة.

## خلاصة الفصل

حاولنا خلال هذا الفصل التطبيقي دراسة الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية وذلك من خلال توزيع استمارة الاستبيان على بعض المؤسسات ومكاتب محاسبين ومستشارين جبائيين بالإضافة إلى الإدارة الضرائب، كما تطرقنا إلى اختبار الأسئلة الاستبيان وتحليلها بالإضافة إلى اختبار هذه الفرضيات وتحليل النتائج ومناقشتها، والتي توصلت إلى أهم النتائج:

- ✓ تقوم المؤسسة بتحقيق بعض الوافرات المالية (تقليل تكاليف) من خلال التأطير الفعال لعملية الإخضاع الضريبي من خلال دراسة خيارات الإخضاع الضريبة الممنوحة في قطاع نشاطها؛
- ✓ تكون المؤسسة على دراية كافية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الضريبي مما يتطلب تحقيق شروط الاستفادة منها الامتيازات؛
- ✓ تسعى المؤسسات إلى الاستفادة من التخفيضات الممنوحة للقطاع التجاري عند الخضوع لرسم على النشاط المهني؛
- ✓ توجد تباينات فيما يخص احترام المؤسسة للآجال المحددة قانونية في ايدع التصريحات السنوية والشهرية؛
- ✓ تقوم المؤسسة بإيداع تصريح سنوي للعملاء؛
- ✓ تسعى معظم المؤسسات القطاع التجاري إلى تفضيل الخضوع للنظام الجزافي لتسهيل الإخضاع الضريبي.

# خاتمـــــة

**خاتمة:**

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع فعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية لقطاع التجارة، وذالك من خلال تعرض المؤسسات التجارية لحسن تطبيق التشريعات الجبائية التي تتوسط بينها و بين تحقيق الأهداف المسطرة و هذا ما يؤدي إلى الحد من فاعليتها ، ما يستدعي إنشاء مجموعة من الوظائف التسييرية الهامة التي تحقق للمؤسسات أهدافها و تضمن بقاءها و نجاحها و من بين هذه الوظائف الهامة هي الوظيفة الجبائية لأن العامل الجبائي من أبرز العوامل المؤثرة على المؤسسة، و لأجل نجاح هذه الوظيفة الجبائية يجب تدعيمها بركيزة أساسية تتمثل في التسيير الجبائي الذي يهدف أساسا إلى التحكم في المخاطر الجبائية و تقليصها لحدها الأدنى مما يؤدي إلى تدنية التكاليف الجبائية.

وعلى هذا الأساس كان الهدف الرئيسي من دراستنا هو ربط العلاقة ما بين التسيير الجبائي الفعال والخطر الجبائي المتوقع الحدوث من خلال طرحنا للإشكالية **ما مدى انعكاس وظيفة التسيير الجبائي في تدنية التكاليف الجبائية لدى مؤسسات قطاع التجاري؟**

حيث قسمت الدراسة إلى فصلين اثنين الفصل الأول تضمن الإطار النظري للتسيير الجبائي والخطر الجبائي والفصل الثاني عبارة عن دراسة ميدانية من خلال تحليل وتفسير الاسئلة استبان، انطلاقا من هذا التقسيم تم استخلاص مجموعة من النتائج واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة.

**الفرضية الأولى: تكتسي فعالية وظيفة التسيير الجبائي داخل المؤسسة الاقتصادية أهمية بالغة.**

انطلاقا من قياسنا إجراءات واضحة في المؤسسات تعمل على تسهيل عمل المكلف بمتابعة الضرائب وقياسنا بدراسة الخيارات الضريبة الممنوحة في قطاع نشاطه وبهدف التسيير الجبائي إلى تقليل المخاطر الجبائي، وبناءا على ما تحصلنا عليه تتأكد صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية: تساهم وظيفة التسيير الجبائي في الحد من أثار المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية.**

من خلال قياسنا لمخاطر الجبائية التي يمكن تعرض لها بإيجادنا بأن المؤسسة على دراية كافية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الضريبي وتسعيها إلى استخدام نتائج المراجعة الجبائية في تحسين الانتظام الضريبي بشكل جيد ويساهم بشكل كبير في تقليل المخاطر الجبائية المحتملة الحدوث، ومنه تتأكد صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:** تعتبر وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجارة في الحد من الأثار الناتجة عن المخاطر الجبائية.

من خلال قيامنا بمعرفة الوضعية الجبائية للمؤسسات قطاع التجارة وإيجادنا بأنها تفضيل الخضوع للنظام الجزافي لتسهيل الإخضاع الضريبي وقيامها بإيداع تصريح سنوي للعملاء واحترامها للآجال المحددة قانونية في ايدع التصريحات السنوية والشهرية، ومنه نستخلص بأن مؤسسات قطاع التجارة في توصل مع الإدارة الضرائب بشكل قانوني، ومنه تأكد صحة الفرضية الثالثة.

## نتائج الدراسة:

1. يهدف التسيير الجبائي إلى تقليل المخاطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال إجراءات واضحة تعمل على تسهيل عمل المكلف بمتابعة الضرائب مما تحقق بعض الوافرات (تقليل تكاليف) المالية من خلال التأطير الفعال عملية الإخضاع الضريبي؛
2. تسعى المؤسسة إلى استخدام نتائج المراجعة الجبائية في تحسين الانتظام الضريبي وتقييم درجة انعكاس نابجة عن الرقابة الجبائية على خزينتها
3. تسعى معظم المؤسسات القطاع التجاري إلى تفضيل الخضوع للنظام الجزافي لتسهيل الإخضاع الضريبي؛
4. تسعى المؤسسات إلى الاستفادة من التخفيضات الممنوحة للقطاع التجاري عند الخضوع لرسم على النشاط المهني ومن خلال بإيداع تصريح سنوي للعملاء.

## التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها وعلى غرار ما هو ساري العمل به في مثل هذه البحوث، يمكن تقديم جملة من التوصيات للعمل بها من أجل فعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية من خلال تحسين صورة التسيير الجبائي وتقليل مخاطر الجبائية هي كالتالي:

1. على مؤسسات التجارية بعدم دمج الوظيفة التسيير الجبائي في أنظمة تسييريه؛
2. على مؤسسات التجارية الخضوع نظام الجبائي التي يتميز بالامتيازات الجبائية وتسهيل العمل مع مصالح الإدارة الجبائية؛
3. نشر ثقافة الجباية بين مؤسسات المتعاملة مع بعضها البعض وعدم نظر المؤسسة للإدارة الضرائب بأنها تكلفة؛
4. تكوين قسم خاص بالوظيفة الجبائية مستقلة عن مصلحة المحاسبة والمالية.

## أفاق الدراسة:

1. دراسة تأثير التسيير الجبائي على العلاقة بين المؤسسات التجارية والإدارة الضريبية؛
2. إجراء دراسة مقارنة للتسيير الجبائي بين المؤسسات الناشئة (الصغيرة) والمؤسسات الكبرى في قطاع التجارة؛
3. اجراء دراسة مقارنة بين حجم المؤسسة والخطر الجبائي.

# المراجع

## أولا: مراجع باللغة العربية

### المذكرات والأطروحات:

1-بن زاوي محمد صابر، **فعالية المراجعة الخارجية في التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية** دراسة تحليلية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المهنيين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

2-بن يزة راضية، **أثر الاستراتيجية الجبائية على المؤسسة-قطاع الخدمات-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa المديرية الجهوية بورقلة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

3-ريغي عبد الرزاق، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات البترولية حالة المؤسسة الوطنية للخدمات الآبار-حاسي مسعود-فترة** 2014/2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015.

4-عباسي صابر "**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**" (دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة-الجزائر) مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011.

5-عياض محمد عادل **"محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات"** (حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2003/2002.

6- وادة علي، **أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية**، دراسة حالة مؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة، جامعة ورقلة، 2016/2015.

### المقالات:

7-عباسي صابر وشعوبي محمد فوزي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

### المحاضرات والملتقيات:

8-زرقون محمد، محاضرة في مقياس التسيير والمراجعة الجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2018.

9-زواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة**، ماي 2005.

**القوانين:**

10- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2018.
11- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسم على رقم الأعمال، 2018.

**الأنترنت:**

12- موقع المديرية العامة للضرائب DGE.

# الملاحق

**الملحق رقم1:**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة قاصدي مرباح–ورقلة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم: العلوم التجارية**

# استبيان حول موضوع

أخي الفاضل، أختي الفاضلة، السلام عليكم:

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية بعنوان" **فعالية ممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية في المؤسسات قطاع التجارة**". من خلال القيام بممارسات محاسبية وجبائية في إطار الخيارات التي يمنحها المشرع الجبائي لتحقيق أهدافها الاقتصادية، بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي، وذلك لتحقيق أدنى مستوى من التكاليف الجبائية.

فبعد التطرق لما سبق، والمتمثل في الجانب النظري للموضوع، ارتأينا قصد استفاء هذا البحث–أن نتبعه بدراسة ميدانية تعتبر كجزء من الدراسة التطبيقية –القياسية، بغرض معرفة مدى مطابقة الواقع لما تم التوصل إليه في الجانب النظري، وذلك من خلال الوقوف على واقع المؤسسات التجارية في تصميم أنظمة تسيير الجبائي

لذا ندعو سيادتكم إلى الإجابة عن أسئلة الاستمارة بما يعبر عن وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة. ونشكركم سلفا على تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم، بما يخدم البحث العلمي.

شكرا لكم على حسن تعاونكم

**الطالب: عبد الجليل معمري**

•**البيانات الشخصية:**

**1/ الشهادة العلمية:** ليسانس ماستر دكتوراه شهادة أخرى

**2/ المهنة أو الوظيفة:** إطار محاسبي محاسب معتمد ساعد أخرى

**3/ الخبرة المهنية: أقل** من 5 سنوات بين 5 و 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

**المحور الأول: مدى فعالية وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**

| الرقم | البيان | موافق | محايد | غير موافق |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تقوم المؤسسة بدراسة الخيارات الضريبة الممنوحة في قطاع نشاطها | | | |
| 02 | يوجد إجراءات واضحة في المؤسسات تعمل على تسهيل عمل المكلف بمتابعة الضرائب | | | |
| 03 | يقتصر التسيير الجبائي في المؤسسات على سلامة وإعداد التصريحات الجبائية | | | |
| 04 | يهدف التسيير الجبائي إلى تقليل المخاطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية | | | |
| 05 | تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي يكون من خلال التأثير على خزينة المؤسسة | | | |
| 06 | تأخذ المؤسسة الاقتصادية بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية | | | |
| 07 | تحقق المؤسسة بعض الوافرات (تقليل تكاليف) المالية من خلال التأطير الفعال عملية الإخضاع الضريبي | | | |

**المحور الثاني: مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسة**

| الرقم | البيان | موافق | محايد | غير موافق |
|---|---|---|---|---|
| 01 | تتميز وظيفة التسيير الجبائي في المؤسسة بقسم خاص مستقل عن مصلحة المحاسبة والمالية | | | |
| 02 | المؤسسة على دراية كافية بالامتيازات الجبائية التي يقرها التشريع الضريبي مما يتطلب تحقيق شروط الاستفادة من تلك الامتيازات | | | |
| 03 | تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مرتبطة باختلالات التنظيم الجبائي | | | |
| 04 | تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مرتبطة بالتقصير عند احترام الإجراءات الجبائية | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 05 | تسعى المؤسسة إلى استخدام نتائج المراجعة الجبائية في تحسين الانتظام الضريبي | | | |
| 06 | تسعى المؤسسة إلى استخدام النتائج المراجعة الجبائية في تعديل إجراءات التسيير الجبائي | | | |
| 07 | تسعى المؤسسة إلى تقييم درجة انعكاس نتائج الرقابة الجبائية على خزينتها | | | |

**المحور الثالث: مدى أهمية التسيير الجبائي في تقليل المخاطر الجبائية في المؤسسات القطاع التجارة**

| الرقم | البيان | موافق | محايد | غير موافق |
|---|---|---|---|---|
| 01 | يتميز النظام الجبائي المطبق في قطاع التجاري عن الأنظمة الجبائية المطبق في القطاعات الأخرى | | | |
| 02 | تمارس المؤسسات التجارية التسيير الجبائي بطرق غير تسييري وغير مدروسة | | | |
| 03 | يوجد دمج أوظيفة التسيير الجبائي في أنظمة تسيير المؤسسة التجارية | | | |
| 04 | تسعى معظم المؤسسات القطاع التجاري إلى تفضيل الخضوع للنظام الجزافي الوحيد لتسهيل الإخضاع الضريبي | | | |
| 05 | يبرز تطبيق النظام الجزافي الوحيد اختلالات مهمة في التسيير الجبائي في مؤسسات القطاع التجاري | | | |
| 06 | يوجد اختلاف في مستوى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات القطاع التجاري على غرار المؤسسات القطاعات الأخرى | | | |
| 07 | تسعى المؤسسات إلى الاستفادة من التخفيضات الممنوحة للقطاع التجاري عند الخضوع لرسم على النشاط المهني | | | |
| 08 | تقوم المؤسسة بإيداع تصريح سنوي للعملاء | | | |
| 09 | توجد تباينات فيما يخص احترام المؤسسة للآجال المحددة قانونية في ايدع التصريحات السنوية والشهرية | | | |

**الملحق رقم 2: قائمة بأسماء المحكمين**

| الرقم | الاسم | الدرجة العلمية |
|---|---|---|
| 01 | بدر الزمان خمقاني | أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة |
| 02 | نور الدين بعيليش | أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة |
| 03 | خالد مقدم | أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة |
| 04 | محمد الامين شاربي | أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة |

## الملحق رقم3 : نتائج المتعلقة بخصائص العينة

الشهادة

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ليسانس | 28 | 56,0 | 56,0 | 56,0 |
| | ماستر | 9 | 18,0 | 18,0 | 74,0 |
| | دكتوراه | 2 | 4,0 | 4,0 | 78,0 |
| | شهادةأخرى | 11 | 22,0 | 22,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

المهنة

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | اطارمحاسبي | 24 | 48,0 | 48,0 | 48,0 |
| | محاسبمعتمد | 9 | 18,0 | 18,0 | 66,0 |
| | مساعد | 3 | 6,0 | 6,0 | 72,0 |
| | أخرى | 14 | 28,0 | 28,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

الخبرة

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | سنوات 5 أقلمن | 6 | 12,0 | 12,0 | 12,0 |
| | سنوات 10-5 بين | 22 | 44,0 | 44,0 | 56,0 |
| | سنوات 10 أكثرمن | 22 | 44,0 | 44,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

الملحق رقم4 : نتائج اختبار ألفا–كرونباخ لمحاور الاستبيان

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,691 | 7 |

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,720 | 7 |

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,715 | 9 |
| | |

الملحق رقم5 : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور الثلاث

**Statistiques d'éléments**

| | Moyenne | Ecart type | N |
|---|---|---|---|
| **A1** | 2,40 | ,818 | 48 |
| **A2** | 2,63 | ,672 | 48 |
| **A3** | 2,31 | ,879 | 48 |
| **A4** | 2,63 | ,703 | 48 |
| **A5** | 2,21 | ,798 | 48 |
| **A6** | 2,52 | ,743 | 48 |
| **A7** | 2,52 | ,799 | 48 |

**Statistiques récapitulatives d'éléments**

| | Moyenne | Variance | Nombre d'éléments |
|---|---|---|---|
| **Moyenne des éléments** | 2,4479 | ,35920 | 7 |

**Statistiques d'éléments**

| | Moyenne | Ecart type | N |
|---|---|---|---|
| **B1** | 1,94 | ,885 | 48 |
| **B2** | 2,54 | ,683 | 48 |
| **B3** | 2,46 | ,771 | 48 |
| **B4** | 2,52 | ,714 | 48 |
| **B5** | 2,65 | ,635 | 48 |
| **B6** | 2,50 | ,684 | 48 |
| **B7** | 2,56 | ,649 | 48 |

**Statistiques récapitulatives d'éléments**

| | Moyenne | Variance | Nombre d'éléments |
|---|---|---|---|
| **Moyenne des éléments** | 2,4524 | ,31648 | 7 |

**Statistiques d'éléments**

| | Moyenne | Ecart type | N |
|---|---|---|---|
| **C1** | 2,31 | ,829 | 48 |
| **C2** | 1,75 | ,812 | 48 |
| **C3** | 2,25 | ,838 | 48 |
| **C4** | 2,77 | ,555 | 48 |
| **C5** | 2,35 | ,729 | 48 |
| **C6** | 2,31 | ,829 | 48 |
| **C7** | 2,71 | ,582 | 48 |
| **C8** | 2,60 | ,736 | 48 |
| **C9** | 2,88 | ,444 | 48 |

**Statistiques récapitulatives d'éléments**

| | Moyenne | Variance | Nombre d'éléments |
|---|---|---|---|
| **Moyenne des éléments** | 2,4375 | ,31544 | 9 |

**الملحق رقم 06: نتائج تحليل التباين الأحادي**

**ANOVA**

| | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| E | Intergroupes | ,110 | 3 | ,037 | ,271 | ,846 |
| | Intragroupes | 5,954 | 44 | ,135 | | |
| | Total | 6,064 | 47 | | | |
| F | Intergroupes | ,270 | 3 | ,090 | ,892 | ,453 |
| | Intragroupes | 4,438 | 44 | ,101 | | |
| | Total | 4,707 | 47 | | | |
| G | Intergroupes | ,176 | 3 | ,059 | ,574 | ,635 |
| | Intragroupes | 4,501 | 44 | ,102 | | |
| | Total | 4,677 | 47 | | | |

# الفهرس

# الفهرس


| | |
|---|---|
| الإهداء | **III** |
| الشكر | **IV** |
| الملخص | **V** |
| قائمة المحتويات | **VI** |
| قائمة الجداول | **VII** |
| قائمة الملاحق | **VIII** |
| مقدمة | أ |
| الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الممارسات الجبائية في تدنية التكاليف الجبائية | 1 |
| تمهيد الفصل | 2 |
| المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي | **3** |
| المطلب الأول: ماهية التسيير الجبائي | **3** |
| الفرع الأول: تعريف وضرورة التسيير الجبائي | **3** |
| الفرع الثاني: مبادئ وأسس التسيير الجبائي | **5** |
| الفرع الثالث: حدود التسيير الجبائي | **7** |
| المطلب الثاني: الخطر الجبائي | **7** |
| الفرع الأول: مفهوم الخطر الجبائي | **7** |
| الفرع الثاني: مصادر الخطر الجبائي | **8** |
| المطلب الثالث: التسيير الجبائي للقطاع التجاري | **10** |
| الفرع الأول: الأنظمة الضريبية وعقوباتها | **10** |
| الفرع الثاني: مختلف الضرائب والرسوم في المؤسسة التجارية | **12** |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | **14** |
| المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة | **14** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية | **19** |
| الفرع الأول: أوجه التشابه | **19** |
| الفرع الثاني: أوجه الاختلاف | **20** |
| خلاصة الفصل | **21** |
| الفصل الثاني: الدراسة الميدانية | 22 |
| تمهيد الفصل | **23** |
| المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة | **24** |
| المطلب الأول: طريقة الدراسة | **24** |
| الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة | **24** |
| الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات المستخدمة | **25** |
| المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في الدراسة | **26** |
| الفرع الأول: الأدوات المستخدمة | **26** |
| الفرع الثاني: البرامج المستخدمة | **27** |
| المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها | **28** |
| المطلب الأول: تحليل محور المتغيرات الديموغرافية | **28** |
| الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الشهادة العلمية | **28** |
| الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المستوى الوظيفي | **29** |
| الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الخبرة العلمية | **30** |
| الفرع الرابع: عرض نتائج المحور الأول | **31** |
| الفرع الخامس: عرض نتائج المحور الثاني | **35** |
| الفرع السادس: عرض نتائج المحور الثالث | **38** |
| المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة | **42** |
| الفرع الأول: مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الأول | **42** |
| الفرع الثاني: مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الثاني | **43** |
| الفرع الثالث: مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الثالث | **44** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: اختبار وتحليل الفرضيات | **45** |
| الفرع الأول: نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الخبرة | **45** |
| الفرع الثاني: تحليل التباين الأحادي ANOVA حسب متغير الخبرة | **45** |
| الفرع الثالث: تحليل وتفسير نتائج اختبار الفرضيات على أساس المتوسط الحسابي العام | **47** |
| خلاصة الفصل | **48** |
| الخاتمة | **49** |
| المراجع | **52** |
| الملاحق | **55** |
| الفهرس | **65** |